التوجهات النظرية والمداخل المنهجية في دراسات رأس المال الاجتماعي والميراث: دراسة تحليليه لعينة من الدراسات والبحوث في الفترة (٢٠٠٥. ٢٠٢٤)

الباحثة/ دعاء سعد السيد سالم

أ.م.د/ مرفت حسن برعي أ.م.د/ خلف محمد عبد السلام بيومي

doaa١٢١١٩٩٨@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة الراهنة إلى الوقوف على طبيعة التناول النظري، والمنهجي لعينة من الدراسات التي تناولت حرمان المرأة من الميراث، وعينة من الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي، وتكمن أهميتها في اعتمادها على الأسلوبين الكمي، والكيفي باستخدام طريقة"تحليل المضمون" حيث من خلال تتبع الباحثة للتراث البحثي المكتوب عن حرمان المرأة من الميراث ورأس المال الاجتماعي، في الرسائل والبحوث العلمية ووصف مدى قوة بنائها الهيكلي، وتوضيح الأطر النظرية والمنهجية التي انطلقت منها؛ فإن المقارنة بين هذه الدراسات من الممكن أن تشكل قاعدة معلوماتية للباحثين في علم الاجتماع الديني، والأسري بوجه خاص والمهتمين بالبحث العلمي بوجه عام. وتعتمد هذا الدراسة على المنهج التحليلي المقارن الذي يهدف إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات؛ وقد تمثلت عينة الدراسة الراهنة على جمع بيانات عمدية ل(٣٤) دراسة عن حرمان المرأة من الميراث ورأس المال الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التوجهات النظرية. المداخل المنهجية. الحرمان . رأس المال الاجتماعي .

Abstract:

The current study aims to examine the Theoretical, and Methodological treatment of a sample of studies that addressed the deprivation of women from inheritance and a sample of studies that dealt with social capital. Its importance lies in its reliance on both quantitative, and qualitative methods, using the "Content Analysis "approach. The researcher follows the written Research heritage concerning women's deprivation of inheritance and social capital,

analyzing the strength of its structural framework and clarifying the Theoretical and Methodological frameworks from which it originated. The comparison between these studies could potentially provide a database for researchers in the field of religious sociology, particularly in family studies, as well as for those interested in scientific research in general. This Study relies on a comparative Analytical Methodology aimed at demonstrating the points of agreement and disagreement among these studies. The current study ample consisted of intentionally collected data from (٣٤) studies on women's deprivation of inheritance and social capital.

Keywords: Theoretical orientations- Methodological approaches- Deprivation- Social Capital

تمهيد:

تتزايد أهمية رأس المال الاجتماعي في عالمنا المعاصر يومنًا بعد يوم. فبعدما كان التركيز المفرط على الجانب المادي وإغفال القوة الخفية التي يحوزها رأس المال الاجتماعي لما يتضمنه من (ثقة، وتسامح، وتعاون وغيرها)، فقد اتضح تأثيره في قدرتنا على تحقيق الأهداف، والمشاركة بفاعلية في المجتمع، حيث أنه لم يعد ذلك المفهوم النظري المجرد، بل أصبح يشكل واقع حياتنا الملموس الذي لا غنى عنه. ويعد موضوع حرمان المرأة من الميراث إشكالية ذات جذور تاريخية، وجوانب متعددة سواء من الناحية الدينية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو القانونية؛ وتُكتسب أهميتها لما لها من انعكاسات بالغة الأثر على كلٍ من الفرد والمجتمع. ونظرًا لأهمية هاتين القضيتين في مجال دراسة العلم الاجتماعي؛ حاولت الباحثة تجميع عدد من الدراسات والبحوث ذات الصلة وقامت بتقديم تقرير علمي بشأنها.

أولًا:إشكالية الدراسة:

بالرغم من تزايد الدراسات العلمية التي تناولت حرمان المرأة من الميراث وغيرها من مظاهر التمييز بين الجنسين (كالتهميش، والاستبعاد، والعنف وإلخ ..) والدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي، إلا أنه لم تجد الباحثة أي دراسة جمعت بين المتغيرين معًا. لذلك قامت بتجميع التراث البحثي حول كل متغيرٍ على حدة. وذلك في محاولة لتقديم رؤية تحليلية نقدية لهذه الدراسات والكشف عن الثغرات البحثية الموجودة بها.

وتكمن أهمية تتبع التراث البحثي لأي موضوع ما، هو الوقوف على أهم الجوانب التي شملها البحث، وكذلك الجوانب التي أغفلها. وهذا تطبيقًا لمبدأ التراكمية العلمية حيث إن على الباحث تتبع الدراسات التي لها صلة بموضوعة، حتى يتمكن من تفسير وتحليل الظاهرة، ومن ثمَ الوقوف على الثغرات العلمية (الفجوة العلمية) التي لم يتم تناولها مما يمكنه من التوصل لنتائج قوية ودقيقة ومن ثمَ إثراء البحث العلمي.

وذلك انطلاقًا من الأبعاد الثلاثة التي أوضحها "جيدنز" (٢٠٠٦: ٣٤.٣٣) لممارسة الخيال السوسيولوجي، وتشمل البعد التاريخي، والبعد الأنثربولوجي، والبعد النقدي. بمعنى أنه لفهم أي ظاهرة أو مشكله ما يجب أولًا الرجوع إلى عوامل نشأتها، ثم النظرة الأنثروبولوجية والتي لا يجب أن تتعارض مع مبدأ الموضوعية، ثم بعد ذلك عملية النقد والتي يسبقها عملية التحليل والتفسير. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيسي مؤداه: ما هي الإجراءات النظرية والمنهجية التي اتبعتها دراسات وبحوث حرمان المرأة من الميراث ورأس المال الاجتماعي ؟ .

ثانيًا:أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيس هو التعرف على الإجراءات النظرية والمنهجية التي اتبعتها دراسات حرمان المرأة من الميراث؛ ورأس المال الاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ . ما مدى صياغة إشكالية الدراسة من حيث اعتمادها على فرضيات أو تساؤلات أو الاثنين معًا؟

٢. ما مدى قوة صياغة مفاهيم هذه الدراسات من حيث احتوائها على مفاهيم نظرية وإجرائية مشتمله على مؤشرات محددة؟

٣. ما هي التوجهات النظرية السائدة في هذه الدراسات؟

٤. ما أهم المداخل المنهجية، السائد في هذه الدراسات؟

٥. إلى أي مدى تتميز هذه الدراسات بقوة بنائها الهيكلي؟

٦. ما أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات وبعضها؟

ثالثًا: أهمية الدراسة:

يعد التحليل، والدراسات التحليلية هما المحرك الأساسي للتطوير، والتحسين المستمر؛ فمن خلال تحليل الأداء السابق، وتحديد نقاط القوة والضعف، يمكننا تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير، وتصميم استراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي تُسهم هذه الدراسات في رفع كفاءة الأداء، وتحقيق النمو المستدام.

وتكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من حيث المنهجية المتبعة بها والتي تعتمد على طريقة " تحليل المضمون "حيث يعتبر هذا الأسلوب أداة قوية ومناسبة لكشف الدلالات الخفية، والأنماط المتكررة في النصوص، مما

يساهم في فهم أعمق لإشكالية الدراسة؛ وتمَ في هذه الدراسة من خلال تتبع التراث البحثي المكتوب عن حرمان المرأة من الميراث ورأس المال الاجتماعي؛ والكشف عن الأطر النظرية والمنهجية للدراسات موضع التحليل؛ وكذلك المقارنة فيما بينها للوقوف على النقاط التي اعتمدتها، والتي اغفلتها، ومن ثمَ توضيح الثغرات البحثية، وكذلك ذكر الدراسات التي امتازت بقوة البناء الهيكلي من ضعفها وتوفير قاعدة بيانات للباحثين.

رابعًا:مفاهيم الدراسة:

١. التوجهات النظرية: Orientations Theoretical

" Aptus: يحتوي مفهوم التوجهات النظرية على مكونين وكلاهما مشتق من الكلمة اللاتينية "وتعني "الأهلية" أو القدرة والثانية كما هو مستعمل في الفن وتعني "الوضع" أو الهيئة بالنسبة لشخص أو مكان ما وقد كانت بداية التمييز بين الاتجاهات الذهنية والحركية على يد علماء النفس وفي مرحلة مبكرة عام ١٩١٨ نظر"توماس وزنانيكي" إلى الاتجاهات على أنها تقسيم فردي للقيمة الاجتماعية واستهدف قدر وافر من البحث الاجتماعي، بقياس تلك الاتجاهات الاجتماعية والتنبؤ بسلوكياتها (مان، ١٩٩٩: ٦٣)، وعرفها "جيدنز" (٢٠٠٦: ٢٠٧) بأنها: منظور حول الحياة الاجتماعية مشتق من تراث نظري محدد؛ ويشتمل التراث النظري الرئيسي للنظرية في علم الاجتماع على: البنيوية، والوظيفية، والتفاعلية الرمزية، والماركسية. وتقدم الاتجاهات النظرية المنظورات العامة التي يعمل من خلالها علماء الاجتماع؛ ومن ثمَ يؤثرون في مجالات بحوثهم، فضلًا عن الاساليب التي يتم بها تحديد المشكلات، ومعالجتها. وإن الفرق بين التوجهات النظرية والنظريات تكمن في أن التوجهات نقصد بها الاتجاهات العامة العريضة نحو موضوع علم الاجتماع. أما النظريات فهي محددة التوجه، وتمثل محاولات لتفسير طائفة محددة من الأوضاع الاجتماعية أو أنماط حدوثها (عبد الجواد، ٢٠١١: ٥٠٠)، وتقصد الباحثة بالتوجهات النظرية إجرائيًا ما يلي:

أ. الإشكاليات البحثية وطرق صياغتها.

ب. المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسات.

ج. الفرضيات العلمية التي تمت صياغتها في هذه الدراسات.

د. النظريات التي اعتمدتها هذه الدراسات.

هـ البناء الهيكلي من حيث القوة أو الضعف لهذه الدراسات.

و. القضايا والموضوعات التي تم تناولها في هذه الدراسات.

٢. المداخل المنهجية Methodological Approaches:

، المدخل على أنه طريق خاص غير تقليدي في (٣٦٣:١٩٩٧) " Maurce عرّف" استعمال النظرية، وعند اقترانه بالمنهج عرّفه بوصفة طريق خاص غير تقليدي وبرغبه بالتنظيم. وعرفه أحد علماء الاجتماع بقوله بأنه: التصور المنهجي لرؤية الواقع، وتناول ظواهره، ونظمه، ومراجعة الأنساق النظرية المصاغة حوله، ويتحدد المدخل المنهجي في ضوء المبادئ الأساسية، والأسس المنطقية التي يستند إليها الباحث، والتي تُمثل الإطار المرجعي للمعالجة المنهجية (شتا، ١٩٩٧: ١٧)، وإن الفرق بين المنهجية والمنهج، يكمن في أن المنهجية تُشير إلى: الأساليب، والمستويات المختلفة لاكتساب المعرفة، وتُشير أيضًا إلى عملية إنتاج المعرفة. بينما يشير المنهج إلى: الأدوات، والوسائل النوعية لاكتساب المعرفة (جونز، ٢٠١٠: ١٩٥)، وتقصد الباحثة بالمداخل المنهجية إجرائيًا ما يلي:

أ. نوعية هذه الدراسات.

ب . المناهج المستخدمة في هذه الدراسات.

ج . أدوات جمع البيانات التي اعتمدتها هذه الدراسات.

د . مجالات التطبيق الميداني لهذه الدراسات.

٣. الحرمان Deprivation:

يشير الحرمان إلى تجريد الفرد من رتبته، أو حرمانه من حقوقه، أو أمواله أو غير ذلك (بدوي، ١٩٨٢: ١٠٤)، وقد أستخدم هذا المصطلح بشكل فضفاض للإشارة إلى حالة عدم امتلاك شيء، سوآء اكان مملوكًا للفرد من قبل أم لا، والحرمان نوعان: الحرمان المطلق والذي: يشير إلى غياب وسائل إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الأنسان من طعام، ومأوى، وغيرة، والحرمان النسبي و هو: الحرمان الذي يشعر به الشخص عندما يقارن نفسه بالآخرين (مارشال، ١٩٩٤/٢٠٠٠: ٦٤٨. ٦٤٧)، ويعتبر "صموئيل ستوفر" S. A. Stouffer هو أول من استخدم مفهوم الحرمان النسبي في علم الاجتماع و ذلك في كتابه " The American Soldier " الصادر عام ١٩٤٩ ثم تطور بعد ذلك على يد "روبرت ميرتون" في النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي الصادر عام ١٩٦١، و معناه أن الأفراد يرون أنفسهم كما لو كانوا محرومين بمقارنة أوضاعهم و مواقفهم بأوضاع غيرهم في جماعات أخرى، و تختلف درجة الشعور بالحرمان و مداها وفقًا للجماعة التي اختبرت كأساس للمقارنة (غيث، ٢٠٠٦: ٣٥١).

٤. رأس المال الاجتماعي Social Capital:

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعي له صدا عالمي واسع عند أغلب العلماء في تخصصات مختلفة مثل علماء الانثروبولوجيا، وعلماء الاجتماع، وعلماء السياسة، وعلماء الاقتصاد؛ ولتعدد تخصصاتهم تعددت أيضًا رؤيتهم نحو هذا المفهوم. وبالرغم من أن هذا المفهوم ظهر على صورته الحالية على يد علماء المجتمع الاوروبي، إلا أن جذور النشأة الأولى من حيث المضمون ظهرت أولًا في المجتمع العربي في القرن الرابع عشر

على يد علامة العرب "عبد الرحمن ابن خلدون" (٢٠٠١: ٥٤، ١٦٥، ١٦٧)، فلقد ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي لديه عندما أشار إلى مفهوم التعاون، والذي عبر عنه " بأن الاجتماع الإنساني ضروري".

ويرجع الفضل في ظهوره على صيغته الحالية وتطويره الى المنظرين الثلاثة وهما "بيير بورديو"، و"جيمس كولمان"، "و روبرت دي بوتنام" فلقد جاء تعريف عالم الاجتماع الفرنسي" بورديو" Pierre Bourdieu لرأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي فعرفه في مقالة له بعنوان: " أشكال رأس المال The Forms of Capital" (١٩٨٦) بأنه: "مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من العلاقات الاجتماعية المؤسسية التي تسهل التعاون للاعتراف المتبادل" (Bourdieu, ١٩٨٦; ٢٤٨) .

وجاء بعد ذلك تعريف رأس المال الاجتماعي على يد عالم الاجتماع الأمريكي "كولمان" James Coleman(١٩٩٤: ٣٠٢)، من خلال كتابة "أسس النظرية" Foundations of Theory (١٩٩٤)، من خلال وظيفته بأنه: "مجموعة من الكيانات المختلفة التي تشترك في خائص معينة، والتي تُسهل إجراءات معينة للفرد دخل الهيكل". أي يمكن القول أنه تناوله على مستوى الجماعة، أو الأفراد داخل الهيكل، أي مدى الفائدة العائدة على الفرد كونه عضوًا في جماعة ما.

ثم بعد ذلك جاء تعريف رأس المال الاجتماعي على يد عالم السياسة الأمريكي "بوتنام" Putnam من خلال كتابة " كيف تنجح الديموقراطية: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة" Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. (١٩٩٤)، حيث ربط نجاح الديمقراطية الحديثة بوجود رأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال استكشاف السبب وراء نجاح الديمقراطية في شمال إيطاليا وفشلها في الجنوب، وقد اكتشف أن السبب في ذلك أن الشمال يتمتع بعلاقات اجتماعية كثيفة، وتعتمد على الثقة، والتعاون، بخلاف الجنوب؛ كما عرف رأس المال الاجتماعي بكونه: يعد شكلً من أشكال التنظيم الاجتماعي يتمثل في الثقة، والمعايير، والشبكات الاجتماعية، وأنه عادةً ما يكون له فائدة عامة، على عكس مصادر رؤوس الأموال الأخرى، أي أكد أن رأس المال الاجتماعي ملكية عامة وليس ملكية خاصة للأفراد (Putnam & at al, ١٩٩٤; ١٧٠)، أي يمكن القول أن "بوتنام" عرف رأس المال الاجتماعي بمدى فائدته من خلال تعزيز الاستقرار و الديمقراطية في المجتمع.

ولقد أعتبر عالم الاجتماع الامريكي "لين" Lin (١٩٩٩)، أن رأس المال الاجتماعي هو: الموارد الكامنة في البناء الاجتماعي؛ والتي يمكن للفرد الاستفادة منها لتحقيق أهداف محددة (الشاذلي وأخرون، ٢٠٠٥: ٩٥)، ثم قدم تعريفًا آخر عام (٢٠٠١) بأنه الاستثمار في العلاقات الاجتماعية و تحقيق العائدات المتوقعة

في السوق (Lin, ٢٠٠٣; ٢٠)، أي يمكن القول أن لين نظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه مورد يمكن استغلاله لتحقيق مكاسب فردية.

خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة الراهنة:

١. نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية التي تدور حول البحوث العلمية الخاصة بموضوع ما، وتحليلها وتصنيفها وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، والكشف عن أوجه القصور بها.

٢. المخل المنهجي للدراسة وأداتها: تعتمد الدراسة الراهنة على المنهج العلمي باستخدام اسلوب تحليل المضمون من خلال دليل التحليل الخاص بالدراسة.

٣. وحدة التحليل: وحدة التحليل في هذه الدراسة هو البحث العلمي الذي تناول متغير حرمان المرأة من الميراث، ومتغير رأس المال الاجتماعي.

٤. أسلوب التحليل: تم الاعتماد على منهجية بحثية متكاملة تعتمد على المزج بين الأسلوبين الكمي والكيفي وذلك من خلال الاعتماد على الجداول الإحصائية بما تشمله من نسب إحصائية، وإحصاءات في عرض، وتحليل متغيرات البحث؛ وكذلك الاستشهاد ببعض النصوص المكتوبة من هذه البحوث لتدلل وتدعم الفكرة.

واعتمدت الباحثة في تصنيفها للدراسات السابقة على الدراسات التي اعتمدت على المداخل الكمية، والدراسات التي اعتمدت على المداخل الكيفية، والدراسات التي جمعت بين المدخلين. ولقد راعت الباحثة التتابع الزمني في عرضها بدءًا من الأقدم للأحدث، وذلك تطبيقًا لمبدأ التراكمية العلمية. ولقد اعتمدت الباحثة في تحليلها على (٣٤) دراسة منها (٢٢) دراسة عربية و(١٢) دراسة أجنبية، ولقد تنوعت ما بين بحوث منشورة وبحوث غير منشورة؛ وكذلك رسائل جامعية منشورة وغير منشورة، وكان عدد دراسات الحرمان (٢٧) دراسة، ودراسات رأس المال الاجتماعي (٧) ويمكن عرضها في الشكل التالي:

جدول (١) يوضح عدد الدراسات والبحوث قيد التحليل

توزيع الأعمال العلمية على متغيرات الدراسة الحالية / تصنيف الأعمال العلمية		دراسات حرمان المرأة من الميراث و ما في مضمونها		دراسات رأس المال الاجتماعي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الكتب		١	٣,٧	١	١٤,٣	٢	٦
الدراسات المنشورة		١٦	٥٩,٣	٦	٨٥,٧	٢٢	٦٤,٧
الرسائل العلمية	ماجستير	٧	٢٥,٩	_	_	٧	٢٠,٥
	دكتوراه	٣	١١,١	_	_	٣	٨,٨

المجموع	٢٧	١٠٠	٧	١٠٠	٣٤	١٠٠

سادسًا: عرض تلخيصي للدراسات والبحوث قيد التحليل:

١. دراسات اعتمدت على المداخل المنهجية الكمية:

جاءت في مقدمة هذه الدراسات دراسة "أشرف عبد الوهاب" (٢٠٠٥)، بعنوان: التسامح بين التراث و التغير الاجتماعي، والتي هدفت إلى قياس مدى تسامح المجتمع المصري، وعلاقة هذا التسامح ببعض مؤشرات رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لدى هذا المجتمع، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب المقارن، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة في جمع البيانات، وبلغ حجم العينة (٥٩٠) مفردة، وطبقت هذه الدراسة في ثلاث محافظات (منطقتين بمحافظة أسيوط، ومنطقتين بمحافظة المنوفية؛ وثلاث مناطق بمحافظة القاهرة بمستويات اقتصادية متباينة حيث اختارت مدينة نصر، شبرا، المعصرة)، واستنتجت الدراسة وجود علاقة دالة معنويًا بين التسامح؛ والحالة الزواجية، وحجم الأسرة المعيشية، ونمط المعيشة؛ ونمط حيازة المسكن، حيث لوحظ ارتفاع مستوى التسامح نسبيًا لدى المتزوجين بدرجة أكبر من العُزاب، كما كشفت النتائج أيضًا عن أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قل التسامح؛ والعكس صحيح.

وتليها دراسة "Samidha Pokharel" (٢٠٠٨)، والتي جاءت بعنوان: "التمييز بين الجنسين: وجهة نظر المرأة" وهدفت إلى تحليل العوامل المسؤولة عن التمييز ضد المرأة في المجتمع النيبالي، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي كما استخدمت أداة الاستبيان المغلق كأداة رئيسية لجمع البيانات، وبلغ حجم العينة (٢٠٠) امرأة من المجتمع النيبالي؛ نصفهن متزوجات والنصف الآخر غير متزوجات، وتم اختيارهن بطريقة عشوائية، وكشفت الدراسة عن أن النساء في المجتمع النيبالي تشعرن بالتمييز على مستوى الأسرة والمجتمع، وأظهرت النتائج أن النساء – المتزوجات أو غير المتزوجات – تشعرن بالتمييز في الملكية والتعليم، كما أنهن مدركات للعوامل الرئيسية المسؤولة عن التمييز؛ والتي يأتي في مقدمتها الممارسات العرفية، وأظهرت النتائج أيضًا أن النساء أنفسهن مسؤولات عن هذا التمييز؛ لأنهن يرون أن التفرقة بين الجنسين شيء عادي ومقبول ولا يعتبرونه تمييزًا.

وحاولت دراسة "Joshua Freistadt & Lisa Strohschein" (٢٠١٢)، والتي بعنوان: "اختلافات هيكل الأسرة في التأثيرات التفاعلية التي تعمل على أداء الأسرة لرأس المال الاجتماعي والبناء الأسري"، والتي سعت لاختبار ما إذا كان تأثير رأس المال الاجتماعي يختلف باختلاف بنية الأسرة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، كما استعانت بأداة الاستبيان كأداة رئيسية لهذه الدراسة، وبلغ حجم العينة (٦٢٢٣) أسرة، وطبقت هذه الدراسة بكندا واستعانت بالمسح الطولي الوطني للأطفال والشباب،

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع كبير وملحوظ في تأثير رأس المال الاجتماعي على أداء الأسرة المكونة من الوالدين معًا بخلاف الأسرة التي بها أحد الوالدين حيث كان تأثير رأس المال الاجتماعي منخفضًا.

كما سعت دراسة "مروة عبد الله" (٢٠١٦)، والتي جاءت بعنوان: "مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية في محافظة الشرقية"، إلى التأكد ميدانيًا من أهدافها الرئيسية وهي التعرف على مستوى كل مظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة كلٍ على حدة في مجتمع الدراسة، ولقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، واستعانت بأداة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وبلغ حجم العينة (٣٦٢) أسرة، وطُبِّقَت الدراسة على ثلاث قرى (ذات مستوى مرتفع، متوسط، ومنخفض الخدمات)، وهم قرية أكياد القبلية التابعة لمركز فاقوس، وقرية ميت أبو علي التابعة لمركز الزقازيق، وقرية كفر أبو شرابية التابعة لمركز كفر صقر، وكشفت النتائج عن وجود فروق معنوية بين قرى الدراسة المختلفة فيما يتعلق بمشاركة المبحوثات في القرارات الأسرية، والمكانة الاجتماعية للمرأة داخل الأسرة والنظرة الدونية وقلة شعورها بالعدالة الاقتصادية.

وهدفت دراسة "Mariaflavia Harari" (٢٠١٦)، والتي جاءت بعنوان: "حقوق المرأة في الميراث والقدرة على المساومة: دليل من كينيا"، إلى التعرف على آثار رأس المال البشري لإصلاح القانون التشريعي الذي يمنح المرأة الكينية حقوقًا متساوية في الميراث، واعتمدت هذه الدراسة على المسح الديموغرافي الصحي الكيني – والمسح الديموغرافي الصحي هو مسح ذا أحجام كبيرة تتراوح عادة ما بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ أسرة)، ونظرًا لكبر حجم العينة تم تطبيق أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها؛ أن الاعتراف القانوني بحقوق المرأة في الميراث يمكن أن يكون مفيدًا للمرأة حتى في سياق ضعف التطبيق على الرغم من استمرار الأعراف الاجتماعية المتجذرة التي يُنظر إليها في البلدان النامية على أنه يصُعب تغييرها.

وجاءت دراسة "Syed Rashid Ali & Muhammad Zahid" (٢٠١٨)، بعنوان: حصر حق المرأة في الميراث في مجتمع Pakhtun مقارنة بين التعاليم الإسلامية والممارسات المجتمعية، لتهدف إلى التعرف على وضع المرأة في الميراث في مجتمع Pakhtun بالمقارنة بين أوامر الشريعة الإسلامية والممارسات المجتمعية المتبعة، وبلغ حجم العينة (١٠٠) مفردة ممن يملكون أراضي زراعية؛ نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث، ولقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي ، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان في جمع البيانات، طبقت بقرية Dheri التابعة لمركز Tehsil Katlang بالجمهورية الباكستانية، وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غالبية مجتمع الدراسة يفضلون تقديم تعويضات نقدية أو عينية للمرأة بدلًا من مشاركتها في الميراث، وأشارت أيضًا إلى أن جميع مجتمع الدراسة يعتبرون المهر بديلًا عن حق المرأة في الميراث.

بينما انطلقت دراسة "إيمان عبد الكريم" (٢٠١٩)، والتي جاءت بعنوان: "إهدار رأس المال الاجتماعي داخل الأسرة"؛ من هدفها الرئيسي والذي يمكن بلورته في التعرف على طرق إهدار رأس المال الاجتماعي من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة؛ واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، وطبقت هذه الدراسة في مدينة سوهاج التابعة لمحافظة سوهاج، وبلغ حجم العينة (٤٠٠) أسرة، وكشفت نتائج الدراسة إلى وجود تغيُّرات اجتماعية حدثت داخل المجتمع مما أثر على العلاقات المتواجدة داخل الأسرة الواحدة ما أدى إلى ظهور العديد من المظاهر السلبية داخل المجتمع؛ على رأسها سيادة الطابع الفردي ما يؤدي إلى إهدار رأس المال الاجتماعي، وكشفت النتائج أيضًا عن أن خروج المرأة للعمل أدى إلى إهدار رأس المال الاجتماعي وعدم وجود وقت كافٍ لديها حتى تقوم بالزيارات مع الآخرين.

وهدفت دراسة "Gillian K. Steelfisher" (٢٠١٩)، والتي جاءت بعنوان: "التمييز بين الجنسين في الولايات المتحدة: تجارب النساء"، إلى فحص تجارب التمييز بين الجنسين المبلغ عنها بين النساء الأمريكيات، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن حيث اعتمدت على بيانات من مسح هاتفي تمثيلي على المستوى الوطني بلغت حجم العينة به (١٥٩٦) امرأة، وتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات، وكان من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن العديد من النساء يتعرضن للتمييز بين الجنسين ليس فقط في مجال العمل ولكن في مجالات متعددة مثل الرعاية الصحية، والتعليم العالي، والإسكان، والنظام القانوني.

وأكدت دراسة "خالد قنبر" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "معاناة المرأة الريفية من التمييز النوعي: دراسة بقريتين في محافظة المنوفية"، والتي كانت من أهم أهدافها: الكشف عن معاناة المبحوثات من كل مظاهر التمييز المختلفة ضد المرأة بمجتمع الدراسة وهي الزواج المبكر، الزواج الإجباري، الحرمان من الميراث، عمل المرأة، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية، العنف ضد المرأة، واستعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتم اختيار مركزي بركة السبع والشهداء بمحافظة المنوفية لتطبيق الدراسة فيهما، وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من ربات الأسر؛ وبلغ عددهم (٣٥٠) مبحوثة بواقع (١٧٥) مبحوثة من كل قرية، وبينت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجات مرتفعة من مظاهر التمييز، والتي جاءت نسبهن على الترتيب: التمييز في العمل (٥٢,٦٪)، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية (٥٠,٩٪)، العنف ضد المرأة (٤٦,٦٪)، الحرمان من الميراث (٤١,٧٪)، الزواج المبكر (٤١,٤٪)، والزواج الإجباري (٤١,٦٪).

واعتمدت دراسة "خالد لبن" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "الفجوة النوعية لرأس المال الاجتماعي بريف محافظة الشرقية"، على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وأداة الاستبيان لجمع البيانات للتحقق ميدانيًا من هدفها الرئيسي وهو التعرف على مستوى رأس المال الاجتماعي ومحاوره (الشبكات الاجتماعية؛ الثقة؛ التضامن؛ الفعل الجمعي؛ المعلومات والاتصال؛ التمكين والفعل السياسي)، وبلغ حجم العينة (٢٧٨) رب / ربة أسرة؛ حيث حجم الذكور (١٤٥)، وحجم الاناث (١٣٣)، وتمت الدراسة بثلاث قرى وهم: قرية السلاطنة التابعة لمركز فاقوس؛ قرية بني ايوب التابعة لمركز أبو حماد وقرية الميمونة التابعة لمركز منيا القمح، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن مستوى رأس المال الاجتماعي متوسط عند أكثرية الذكور بنسبة بلغت (٥٨,٦٪)، في حين كان مستوى رأس المال الاجتماعي منخفض عند ما يقرب من نصف الإناث بنسبة بلغت (٤٨,١٪)، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى وجود فجوة نوعية في درجة رأس المال الاجتماعي لصالح الذكور بنسبة بلغت (٣٧,٣٦٪).

وسعت دراسة "نهى السيد" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "أليات بناء الهيمنة الذكورية وعوامل استعبادها: دراسة مقارنة بين الريف والحضر في ضوء رؤية كونيل" إلى الكشف عن آليات بناء الهيمنة الذكورية وعوامل استبعادها في سياق منظور كونيل، وتُصنَّف هذه الدراسة على أنها ميدانية مقارنة بين ريف وحضر محافظة الفيوم، واستخدمت المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي، والمنهج المقارن، ولقد استعانت بأداة الاستبيان، حيث طبقتها على عينة عشوائية طبقية قوامها (٢٠٠) مفردة من النساء في الريف والحضر، وكان من أهم نتائجها أن الفهم الخاطئ للدين في التعامل مع المرأة؛ فضلًا عن التنشئة الاجتماعية غير المنصفة؛ من شأنهما ترسيخ الهيمنة الذكورية.

وهدفت دراسة "بسام أبو عليان" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "حرمان المرأة من الميراث وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من المحرومات من ميراث الأب في خان يونس"، إلى التعرف على علاقة حرمان المرأة في المجتمع الفلسطيني من الميراث ببعض المتغيرات: (مثل العمر، والتعليم، والبيئة الاجتماعية)، واستعانت بالمنهج المقارن والمنهج الإحصائي كأساليب رئيسية في الدراسة، كما استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، وطُبقت على محافظة خان يونس بفلسطين، وبلغ حجم العينة (٢٥٠) امرأة حُرمن من ميراث الأب، وكان من أهم نتائجها: شعور المبحوثات بالظلم وتفكك العلاقات الأسرية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول حرمان المرأة من الميراث تبعًا لمتغير العمر.

وأوضحت دراسة "رجب الزّروق" (٢٠٢٢)؛ والتي جاءت بعنوان: "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لحرمان المرأة من الميراث: دراسة ميدانية لبلدة بني وليد"؛ حيث هدفت إلى الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحرمان المرأة من الميراث في المجتمع الليبي، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على أداة الاستبيان على عينة من النساء ببلدة بني وليد بليبيا؛ والتي تنوعت فئاتهم العمرية؛ الحالة التعليمية والمهنية،

وبلغ حجم العينة (٢٠٠) مفردة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأسباب العامة لحرمان المرأة الليبية من الميراث هي على الترتيب كما يلي: ضعف الوازع الديني؛ تدني الأخلاق؛ الجهل بخطورة الأمر ودرجة الحرمة الشديدة.

بينما أشارت نتائج دراسة "خلف بيومي" (٢٠٢٢)، والتي جاءت بعنوان: "قيم رأس المال الاجتماعي لدى الزوجين في الأسرة المصرية: دراسة ميدانية مقارنة"؛ إلى انخفاض عام في قيم رأس المال الاجتماعي لدى الزوجين بشكل ملحوظ؛ وخاصةً قيم: المشاركة؛ التسامح والديمقراطية، وذلك على خلاف قيمة الثقة التي لوحظ ارتفاع مستوياتها إلى الثلثين مقارنة بالقيم الثلاث الأخرى، وهي القيم التي هدفت الدراسة للتعرف على مستوياتها؛ إلى جانب هدفها للتعرف على مؤشرات قيم رأس المال الاجتماعي، وكذلك الكشف عن علاقة الارتباط بين نوع الزوجين وقيم رأس المال الاجتماعي لديهم؛ واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، بجانب المنهج المقارن، كما استعانت بأداة الاستبيان لجمع البيانات، وطبقت الدراسة بقرية نفيشة التابعة لمحافظة الإسماعيلية؛ وبلغ حجم العينة (٢٠٠) مبحوثًا من الزوجين بواقع (١٠٠) من الأزواج؛ و(١٠٠) من الزوجات، وكشفت الدراسة عن تفوق الزوجات على الأزواج في مستويات قيم: المشاركة؛ الديمقراطية والتسامح، بينما جاءت مستويات قيمة الثقة بمعدلات مرتفعة لدى الأزواج عن الزوجات.

وهدفت دراسة "Farhana Mehmood" (٢٠٢٢)، والتي جاءت بعنوان: "ميراث المرأة من منظور أنثروبولوجي: تقييم الفجوة بين الشريعة الإسلامية والممارسة"؛ إلى معرفة أسباب حرمان المرأة من حقها في الميراث؛ واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وطبقت الدراسة بأربع جامعات حكومية في روالبندي وإسلام أباد بدولة بباكستان وهم: جامعة فاطمة جناح بنات في روالبندي؛ جامعة بير مهر علي شاة الزراعية بروالبندي؛ جامعة القائد الأعظم بإسلام أباد؛ وأيضًا الجامعة الوطنية للغات الحديثة بإسلام أباد، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وكان حجم العينة (١٠٠) مشارك من كلا الجنسين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أنه بسبب العادات العرفية المعمول بها فإن المطالبة بالميراث يعتبر إهانة للوالدين فتخاف المرأة من فقدان علاقتها بأهلها بعد المطالبة بحقها في الميراث، وأيضًا عدم معرفة أغلب المبحوثات بحقهن في الميراث.

٢. دراسات اعتمدت على المداخل المنهجية الكيفية:

وجاءت في مقدمة هذه الدراسات دراسة "عصام الزناتي" (٢٠١٠)، تحت عنوان: "حرمان المرأة من الميراث بمحافظة أسيوط"؛ وهدفت هذه الدراسة إلى رصد ظاهرة عدم توريث النساء بمحافظة أسيوط إلى جانب معرفة حجم الممارسات التي تتبع في ذلك، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام المجالس

الحوارية (أي المقابلة المتعمقة) لخمس مجموعات؛ وقسمهم الباحث إلى ٥٠ طالب وطالبة بجامعة أسيوط و١٠ من السادة المحامين و١٠ من أعضاء المجالس المحلية بالمحافظة و١٠ من رجال الدين الإسلامي والمسيحي و٥ من العُمد بقرى المحافظة؛ وعلى ذلك بلغ حجم العينة (٨٥) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فئة اجتماعية أو دينية تمارس حرمان المرأة من الميراث؛ فالأمر قد يحدث في المدن وفي القرى بين المصريين وفي أوساط القبائل العربية ونراه أيضًا في الأسر التي حصل أفرادها على قسطٍ وافر من التعليم إلا أن ذلك لا يرتقي لأن يكون قاعدة عامة مثلما تبرهن على الاختلاف الواضح بين الإسلام والمسيحية في تنظيم حق الإرث؛ ولم يكن للأبعاد الدينية أثر كبير في إعطاء هذا الميل لتواجده في الأسر المختلفة؛ فهو يبقى ممارسة واردة الوقوع حتى في أشد الأسر تمسكًا بالدين.

وتليها دراسة "ابتسام المرسي" (٢٠١٠)، والتي جاءت بعنوان: "الذمة المالية بين الشريعة والواقع: دراسة أنثروبولوجية"؛ وكانت من أهم أهدافها: التعرف على وضع المرأة داخل المجتمع المصري من خلال المنظور الثقافي داخل هذا المجتمع، وكان التساؤل الرئيسي للدراسة هو "هل مازال ينظر إلى المرأة بنوع من التمييز على أساس أنها كيانًا أقل شأنًا من الرجل؟"، واستخدمت الدراسة المنهج الأنثروبولوجي والمنهج المقارن، واستعانت بأداة الملاحظة، المقابلة ودليل العمل الميداني، وطبقت هذه الدراسة في قريتين يمثلان الوجه البحري والوجه القبلي داخل جمهورية مصر العربية؛ حيث مثلت قرية منشأة الجنيدي التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية الوجه البحري؛ في حين مثلت قرية نزلة حنا التابعة لمدينة الفشن بمحافظة بني سويف الوجه القبلي، وبلغ حجم عينة الدراسة (٣٠) حالة بكل قرية، وتوصلت إلى أن علاقة المرأة بأهلها؛ عادةً ما تسوء بعد مطالبتها بميراثها وتتغير معاملتهم معها، فيما انتهت الدراسة إلى أن الرجل هو من يسمح للمرأة أن تحصل أو لا تحصل على نصيبها من الميراث باعتباره القيّم عليها؛ حيث أنه ينتمي للنوع الأسمى والأكثر ذكاءً – حسب قيم المجتمع الذكوري.

وهدفت دراسة "Sevim Atila Demir" (٢٠١١)، والتي جاءت بعنوان: "العلاقة بين الأسرة ورأس المال الاجتماعي"، إلى فحص مفهوم رأس المال الاجتماعي ومكانة الأسرة في النظام الاجتماعي، وتمت الدراسة بالمجتمع التركي، وصُنِّفَت هذه الدراسة ضمن الدراسات التحليلية التي اعتمدت على تحليل بعض الأوضاع الاجتماعية بالنسبة للبناء الأسري وعلاقته برأس المال الاجتماعي، وكان من أهم ما توصلت إليها هذه الدراسة أن الأسرة تلعب دورًا أساسيًا في مناقشات رأس المال الاجتماعي على المستوى الأصغر، وعلى الرغم من أنها أصغر الوحدات إلا أنها تشكل اللبنة الأساسية للمجتمعات، وأوضحت النتائج أن الثقة مفهوم أساسي في تحديد رأس المال الاجتماعي؛ فعندما ينخفض الشعور بالثقة تنخفض الروابط الأسرية، كما وجدت الدراسة أن هناك ارتباطًا مباشرًا بين الشعور بالثقة وبين ضعف معدلات التعليم، وانتشار الجريمة وحالات الانتحار.

وحاولت دراسة "نجلاء كريم" (٢٠١٧)، والتي جاءت بعنوان: "حرمان المرأة من الميراث في العرف الليبي من المنظور القبلي والفقه المالكي، دراسة حالة ليبيا المنطقة الوسطى"؛ التعرف على الحجج التي تستند عليها الأعراف الاجتماعية الليبية في حرمان المرأة من الميراث، وتوضيح أراء علماء الفقه المالكي في هذه الحجج والطرق التي يتم من خلالها حرمان النساء من الميراث في العرف الاجتماعي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي النوعي والمنهج الوصفي المكتبي، وكانت طرق جمع البيانات معتمدة على المقابلة بنوعيها المغلقة والمفتوحة ثم الوثائق، وتم تطبيق الدراسة على شيوخ القبائل في ليبيا، ولعل أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الحجج التي تستند عليها الأعراف المجتمعية الليبية في حرمان المرأة من حقها في المراث عديدة مثل: حجة حماية ممتلكات الأسرة من أن تقع في أيدي الغرباء؛ تسجيل ممتلكات العائلة للأبناء دون البنات عن طريق كتابة عقود بيع وشراء بين الوارث وأبناءه الذكور، وجهل المرأة بالقوانين والإجراءات التي تحفظ لها حقها في الميراث.

وأوضحت دراسة "آلاء كمال" (٢٠١٨)، والتي جاءت بعنوان: "المرأة بين استدماج الثقافة الذكورية وإعادة انتاجها: دراسة تطبيقية على بعض شرائح المجتمع المصري"، أن المرأة تقبل الثقافة الذكورية بسبب الخوف من الوصم المجتمعي التي تتعرض له في جميع مراحل حياتها؛ وممارسة عمليات الضغط الشديد ضدها؛ سواء في التهديد أو المنع من ممارسة حياتها بشكل طبيعي، إلى جانب الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية التي تستند عليها فكرة الثقافة الذكورية بشكل كبير، وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة الكشف عن العوامل والآليات التي تشكل الثقافة الذكورية وإعادة انتاج المرأة لها داخل المجتمع المصري، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، ودليل المقابلة في جمع البيانات؛ وتم تطبيقها على (٢١) سيدة مقسمات على ثلاثة شرائح طبقية من المجتمع المصري (دنيا، وسطى، عليا)، وتم اختيار العينات من خلال عدد من الخصائص المحددة لكل شريحة طبقية.

فيما هدفت دراسة "ليلى البهنساوي، محمد عبد السلام" (٢٠١٨)، والتي جاءت بعنوان: "ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية"، إلى التعرف على ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بأداتي الملاحظة والمقابلة المقننة، وكانت العينة عمدية مفادها (٢٠) من النساء، وطُبِّقَت بقرية جريس ومنشأة جريس مركز أشمون بمحافظة المنوفية، وكشفت نتائجها عن أن المشكلة لا تكمن في الوعي بقدر ما تكمن في كيفية الحصول على هذا الحق، وتتنوع مصادر المعرفة بالميراث في ضوء المتغيرات المتعددة، والإصرار بالطرق المتنوعة سواء المفاوضات أو المجالس العرفية؛ وتأثير ذلك بشكل سلبي على العلاقات العائلية في الغالبية العظمى من

الحالات، وأوضحت الدراسة أيضًا أن السبب وراء رفض الأخوة الذكور توريث أخواتهن الإناث راجع إلى الطمع والجشع والحجة الظاهرة هي الخوف على تفتيت الملكية والحفاظ على أرض العائلة من الغرباء.

واستنتجت دراسة "حياة حسن" (٢٠١٨)، والتي جاءت بعنوان: "المرأة في المجتمع القبلي بين الموروث الثقافي والشريعة الاسلامية: دراسة أنثروبولوجية"؛ أن الغالبية العظمى من النساء تتخلى عن حقوقها في الميراث خوفًا من مقاطعة الأهل لها، وتدور الدراسة حول هدف رئيسي يتمثل في واقع المرأة في المجتمع القبلي بين الموروث الثقافي والشريعة الإسلامية، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، المنهج الأنثروبولوجي والمنهج التاريخي، واستعانت بأدوات الملاحظة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وتم تطبيقها على عينة من الأفراد ذكورًا وإناثًا متعلمين وغير متعلمين، بقرية الهواري التابعة لمركز نجع حمادي محافظة قنا، وكانت من أهم نتائجها: تأثرت المرأة تأثيرًا إيجابيًا بعوامل التغير والتعليم ووسائل الإعلام المرئية؛ حيث نالت المرأة حقها في التعليم، أما حقها في الميراث فعلى الرغم من اعتراف المجتمع بهذا الحق إلا أن المرأة لا تحصل عليه على أرض الواقع في كثير من الأحوال.

وتناولت دراسة "Akhlaq Ahmad" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "الجنس والأسرة وسياسة الميراث في باكستان"؛ موضوع حرمان المرأة من الميراث، حيث هدف الباحث إلى استكشاف عدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وديناميكيات السلطة التي لعبت دورًا في ذلك الوقت في توزيع ونقل الميراث في باكستان؛ إلى جانب منحها الشرعية عليه، واعتمدت على المنهج الكيفي للإجابة على أسئلة البحث، واستعانت بأداة المقابلة كأداة رئيسية للدراسة، وبلغ حجم العينة (٣٠) مشاركًا من كلا الجنسين من منطقة رو البندي (منطقة حضرية) ومنطقة تشاكوال (منطقة ريفية) بدولة باكستان، وتوصلت الدراسة إلى أن حرمان المرأة من الميراث هو نتيجة عدم المساواة التي بدأت في الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة ثم استمرت في جميع المراحل العمرية على طول الحياة ويتم تعزيز هذه التفاوتات من خلال استخدام تقنيات مختلفة مثل الصور النمطية والآراء والمعتقدات التي تعمل على ترسيخ حرمان المرأة الباكستانية من الميراث.

وهدفت دراسة "Amber ferdoos & Shahla Tabassum" (٢٠٢٠)؛ والتي جاءت بعنوان: "الانتقال من التشريع إلى التنفيذ: عزم المشاركين على وراثة ممتلكات المرأة"؛ إلى تطوير آلية للتغلب على عدم المساواة الموجودة في سياق ملكية وراثة المرأة في باكستان، واعتمدت على منهج دراسة الحالة، وبلغ حجم العينة (٤٠) رجلًا وامرأة؛ وهم ثلاثين رجلًا وامرأة في المناطق الحضرية (روالبندي) والريفية (تشاكوال)، وعشرة محامين من منطقة بوتوهار، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة لجمع البيانات؛ واستنتجت الدراسة أن هناك نقصًا في الوعي بقوانين الميراث ونقل الملكية لدى المرأة الباكستانية، كما كشفت النتائج عن ارتفاع رسوم المحامين التي يصعب على النساء دفعها لأنهن يعتمدن ماليًا على الرجال في الأسرة .

واستندت دراسة "نورهان الفقي" (٢٠٢٢)، والتي جاءت بعنوان: "المحددات الاجتماعية والثقافية للهيمنة الذكورية وأثرها على العلاقات الأسرية: دراسة ميدانية على عينة من الأسر المصرية بمحافظة الجيزة"؛ على هدف أساسي وهو الكشف عن المحددات الاجتماعية والثقافية لظاهرة السلطة الذكورية وأثرها في الحياة الأسرية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بأداة المقابلة حيث بلغ حجم العينة (٢٠ شخصًا) مقسمين بالتساوي عشرة من الذكور وعشرة من الإناث، وتمت الدراسة بمحافظة الجيزة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إن آليات ترسيخ الهيمنة الذكورية تتمثل في طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في ضوء البناء الثقافي للمجتمع؛ التنشئة الاجتماعية؛ رسم الرجل صورة لنفسه؛ الموروث الثقافي الذي تتناقله الأجيال فيما يتعلق بمكانة كلًا من الرجل والمرأة وعمليات العقاب المجتمعي التي يمارسها المجتمع ضد المرأة عند خروجها عن تلك الثقافة الذكورية.

وحاولت دراسة "Laksana Arum Nugraheni" (٢٠٢٢)، والتي جاءت بعنوان: "ديناميات قانون الميراث العرفي من منظور المساواة بين الجنسين في مقاطعة كلونغكونغ – بالي"؛ التعرف على ديناميات قانون الميراث العرفي من حيث حق النساء في الميراث في مقاطعة كلونغكونغ بمقاطقة بالي بدولة إندونيسيا، واعتمدت على المنهج الكيفي، واستخدمت أداة المقابلة والملاحظة، وتمت الدراسة في ثلاث مناطق في كلونغكونغ في بالي وهم: منطقة داوان الفرعية، منطقة بانجارانجكان الفرعية، منطقة كلونجكونغ الفرعية) بدولة إندونيسيا، وكشفت النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن أن قواعد القانون العرفي قد صيغت وهيمنت من قبل الرجال فإن قيم العدالة والإنصاف هي بالتأكيد نتاج فكر الذكور ومنفعتهم أيضًا؛ كما توصلت الدراسة إلى أن المرأة تتبع قيم العدالة التي ترسخت عليها في مجتمعها حتى لا يكون لمطالبتها بالميراث مجالًا للتعبير.

٣. دراسات جمعت بين المداخل المنهجية الكمية والكيفية:

وجاءت في مقدمة هذه الدراسات دراسة "Anwar Alam" (٢٠١١)، بعنوان: "تأثير التمييز الجنساني على الجنس والتنمية والتخفيف من حدة الفقر"، والتي هدفت إلى التعرف على تأثير التمييز بين الجنسين وأثره على التنمية والتخفيف من حدة الفقر، واستعانت الدراسة بأداة الاستبيان للمبحوثين المتعلمين؛ إلى جانب أداة المقابلة للمبحوثين غير المتعلمين، وبلغ حجم العينة (٥٠) مفردة (٢٥ ذكور، ٢٥ إناث) في منطقة خوزان في بيشاور، وأظهرت النتائج أن النساء أكثر عرضة للفقر بسبب عدم المساواة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وسيادة ثقافة النظام الأبوي، كما كشفت النتائج عن أن المرأة ليس لها نصيب أو حصة منخفضة في دخل أو مكاسب الأسرة، وحددت جميع الإناث وبعض المستجيبين الذكور إلى أنه لا يوجد مكانة متساوية للمرأة ولم يسمح لهن بالعمل خارج المنزل.

وتليها دراسة "Niaz Muhammad" (٢٠١١)، بعنوان: الملكية في الميراث: الممارسات التمييزية على أساس الجنس في المناطق الريفية في Tangi بمقاطعة Charsadda، وهدفت إلى معرفة الممارسات المتبعة عند تقسيم الميراث على أساس الجنس والعَقبات المختلفة التي تحول بين المرأة وبين إعطائها حقها في الملكية الزراعية، وبلغ حجم العينة (١٢٠) أسرة من أصحاب الأراضي الزراعية من الذكور والإناث، واعتمدت الدراسة على أداتي الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وطبقت في قرية تانجي التابعة لمركز تشارسادا بباكستان، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تتعرض في الغالب للاستغلال الحرمان من نصيبها في ميراثها من والديها لأسباب عدة منها اجتماعية وثقافية واقتصادية، وأيضًا عدم معرفتها بحقها في الميراث وخوفها من مقاطعة الأهل بعد المطالبة به، فضلًا عن أن جميع المحرومات من الميراث كانوا إما أُميات أو من ذوات المستوى التعليمي المنخفض غير المدركات لحقوقهن القانونية.

وتناولت دراسة "سالمه الشيخ" (٢٠١٧)، والتي جاءت بعنوان: "مكانة المرأة في الأنماط الأسرية بين التمكين والتهميش: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النووية والممتدة"، موضوع مكانة المرأة داخل أكثر الأنماط الأسرية انتشارًا في المجتمع المصري، وهدفت للتعرف على هذه المكانة في الأسرة النووية والأسرة الممتدة المعدلة والاسرة الممتدة التقليدية؛ كما سعت للكشف عن محددات هذه المكانة داخل هذه الأنماط، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، واعتمدت على أداة المقياس الاجتماعي ودليل دراسة الحالة والملاحظة والمقابلة، وبلغ حجم العينة (٣٨٣) مفردة، وأجريت الدراسة في محافظة الدقهلية؛ وتم اختيار منطقتين لتطبيق الدراسة: منطقة حضرية متمثلة في (مدينة ميت غمر التابعة لمركز ميت غمر)؛ ومنطقة ريفية متمثلة في (قرية تفهنا الأشراف وكفر المقدام وقرية ميت القرشي)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه مازال هناك أثر واضح لجمود الثقافة السائدة فيما يخص قدرة المرأة على اكتساب المكانة وذلك راجع إلى العادات والتقاليد التي تتحكم فيما يسمح لها من حقوق داخل الأسرة؛ وأوضحت النتائج أن المرأة تواجه مظاهر التهميش الأسري بالتحمل والكتمان حفاظًا على بيتها وأسرتها وبقاءً على تماسك بناء الأسرة.

وهدفت دراسة "محمد سيد احمد محمد" (٢٠٢٠)، والتي جاءت بعنوان: "الآثار الاجتماعية والقانونية لمشكلات الميراث في المجتمع المصري: دراسة ميدانية"، إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية والقانونية لمشكلات الميراث في المجتمع المصري، واستعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما الأداة فاعتمدت على استمارة الاستبيان ودليل دراسة الحالة، وتم تطبيقها على عينة من الأسر التي لديها مشكلات في الميراث، وتم تطبيق الدراسة على مدينة المنصورة، وبلغ حجم العينة الذين طبق عليهم الاستبيان (٢٥٧) مفردة، و(١٠) طُبِّق عليهم دليل دراسة الحالة، ورتبت نتائج الدراسة الأسباب المباشرة في حدوث مشكلات المواريث؛ فجاء

ضعف الوازع الديني وعدم التفاهم في الترتيب الأول، ثم الاختلافات الثقافية في العادات والتقاليد في الترتيب الثاني، ثم جاء في الترتيب الثالث غياب الحوار والتشاور بين أفراد الأسرة.

ولاحظت دراسة "علياء كامل" (٢٠٢١)، والتي جاءت بعنوان: "دور الموروثات في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية: دراسة أنثروبولوجية"؛ أن المرأة تواجه العديد من التحديات في ظل سيطرة القيم الثقافية الموروثة والمتمثلة في السيطرة الذكورية، وهدفت الدراسة إلى معرفة الموروثات الثقافية المتمثلة في الأفكار والعادات والتقاليد المسؤولة عن التمييز والفوارق والتهميش، والتعرف على تأثير القيم الثقافية والاجتماعية المتمثلة في الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية والتنشئة الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وطُبِّقت الدراسة بمدينة الجيزة والتي تقع على بعد ١٤ كم٢ جنوب محافظة الجيزة، كما استعانت بأداة الملاحظة والمقابلة المتعمقة؛ واعتمدت أيضًا على أداة الاستبيان، وبلغ حجم العينة (٨٠) امرأة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة تواجه العديد من التحديات في ظل سيطرة القيم الثقافية الموروثة والمتمثلة في السيطرة الذكورية، وكشفت نتائج الدراسة عن أن التحديات التي تواجهها المرأة تتمثل في تدني وضعها الاجتماعي وبالتالي ينعكس على وضعها الاقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة تدني وضع المرأة الاجتماعي مقابل الإعلاء من شأن وضع الرجل من خلال التنشئة الثقافية والاجتماعية التقليدية.

كما كشفت نتائج دراسة "منى بآتي" (٢٠٢١)، والتي جاءت بعنوان: "الأثار الاجتماعية والثقافية للتمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية"؛ عن حدوث تمييز ضد المرأة نتيجة أسباب ثقافية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية والثقافية للتمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واستعانت بأداة دراسة الحالة ودليل المقابلة واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، ووصل عدد العينة التي طبِّقت عليها الأدوات إلى (٢٥٠) مفردة من سكان مدينة الجهراء في الكويت، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب الثقافية التي أدت لحدوث تمييز ضد المرأة جاءت على الترتيب: أفكار وأنماط السلوك والمعتقدات القديمة؛ ثم العادات والتقاليد المجتمعية؛ وأخيرًا إيثار الذكر على الأنثى.

وتناولت دراسة "إبراهيم السمدوني ومنال عبد الجليل" (٢٠٢١)، والتي جاءت بعنوان: "أسباب حرمان المرأة من ميراثها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر ودور المؤسسات التربوية في التغلب عليها"؛ موضوع حرمان المرأة من ميراثها بهدف التعرف على أسباب حرمان المرأة من ميراثها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر، وكذلك من وجهة نظر عينة من النساء اللاتي حرمن من ميراثهن إلى جانب الوقوف على مدى اختلاف تلك الأسباب باختلاف متغيرات الجنس؛ الوظيفة والمكان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق أداتي الاستبيان على عينة من أعضاء هيئة

التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر؛ وكان قوامها (٤٣٨) عضوًا، بجانب المقابلة الفردية؛ والتي طُبِّقت على عينة من النساء اللاتي حُرِمن من ميراثهن؛ وكان قوامها (٢٠) امرأة، وتوصلت النتائج إلى أن حرمان المرأة من الميراث يعود إلى العادات والتقاليد بالريف المصري إلى جانب تفضيل بعض الأسر للذكور، كما أنه في بعض الأسر يعد مطالبة المرأة بميراثها عيب وإساءة لسمعة العائلة.

واستعانت "دينا صفوت" (٢٠٢١)، والتي جاءت بعنوان: "دور الأسرة في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة"؛ بمنهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة للتحقق ميدانيًا من هدفها الرئيسي وهو التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة، والذي تفرع منه عدة أهداف أهمها التعرف على دور الأسرة في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي من حيث ثقافة المشاركة؛ الرضا عن الحياة؛ الثقة؛ التعاون والعلاقات الاجتماعية، واعتمدت الباحثة على أداتي الاستبيان ودليل دراسة الحالة، وطُبِّقَت على عينة من الشباب بمدينة القاهرة في مرحلة الجامعة، وبلغ حجم العينة (٢٦٠) منهم (١٠) حالات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أهمية دور الأسرة في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي، وجاءت ثقافة المشاركة بمتوسط (٢٤,١٥) ويرتفع متوسط الذكور ليصل إلى (٢٦,٧٤) مقابل متوسط الإناث حيث كان (٢١,٦٥)، وأكدت جميع الحالات على أهمية المشاركة داخل الأسرة.

سابعًا: التوجهات النظرية في الدراسات والبحوث قيد التحليل

١. توزيع الدراسات من حيث المتغيرات المدروسة:

هناك دراسات اتفقت في استخدام متغير "الحرمان من الميراث" كمتغير مستقل؛ وهم (٤) كدراسات: (عليان، ٢٠٢٠)، (كريم، ٢٠١٧)، (السمدوني، عبد الجليل، ٢٠٢١)، (الزناتي، ٢٠١٠)، أي بنسبة (١١,٧٪)، بينما توجد دراسات لم تستخدم مصطلح "الحرمان من الميراث" لكنها استخدمت بعض مرادفاته مثل: (التمييز، التهميش، اللامساواة بين الجنسين، الثقافة الذكورية، حقوق)؛ وذلك بنسبة (٥٠٪) بواقع (١٧) دراسة وهي دراسة كلٍ من: (كمال، ٢٠١٨)، (حسن، ٢٠١٨)، (محمد، ٢٠٢٠)، (السيد، ٢٠٢٠)، (عبد الله، ٢٠١٦)، (الزّروق، ٢٠٢٢)، (قنيبر، ٢٠٢٠)، (الفقي، ٢٠٢٢)، (البهنساوي عبد السلام، ٢٠١٨)، (المرسي، ٢٠١٠)، (Pokharel، ٢٠٠٨)، (Harari، ٢٠١٦)، (Ali & Zahid، ٢٠١٨) ، (Steelfisher، ٢٠١٩)، (Muhammad، ٢٠١١)،(Mehmood ، ٢٠٢٢)، (Alam، ٢٠١١).

كما أن هناك دراسات اتفقت في استخدام "رأس المال الاجتماعي" كمتغير تابع؛ بنسبة (٨,٨٪)،أي بواقع (٣) دراسات وهم كما يلي :(Strohschei &Freistadt، ٢٠١٢)، (Demir، ٢٠١١)،(Muhammad، ٢٠١١)، بينما يوجد (٦) دراسات بنسبة (١٧,٦٪)،استخدمت "متغير

الحرمان من الميراث" أو بعض مرادفاته سابقة الذكر باعتبار أنه متغير تابع؛ ومن هذه الدراسات:(بآتي،٢٠٢١)، (كامل،٢٠٢١)،(الشيخ،٢٠١٧) (قنيبر،٢٠٢٠)،(Ferdoos&Tabassum، ٢٠٢٠)، (Ahmad، ٢٠٢٠)، كما أن هناك (٤) دراسات استخدمت "رأس المال الاجتماعي" كمتغير مستقل؛ ومن هذه الدراسات: (صفوت، ٢٠٢١)، (بيومي، ٢٠٢٢)، (لبن، ٢٠٢٠)، (عبد الكريم، ٢٠١٩) أي بنسبة (١١,٧٪).

أي يمكن القول إن الدراسات التي تناولت متغير حرمان المرأة من الميراث أو مرادفاته سواء أكان المتغير مستقل أو تابع جاءت بنسبة (٧٩٪)، في حين كانت الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي سواء أكان المتغير مستقل أو تابع كانت نسبتها (٢١٪).

٢. توزيع الدراسات من حيث صياغة إشكالية الدراسة:

واقتصرت الباحثة على تقييم قوة الإشكالية على احتوائها على: رؤى نظرية لبعض العلماء والاستشهاد بنتائج بعض الدراسات السابقة والاعتماد على إحصاءات حديثة للظاهرة أو إشكالية الدراسة.

ولاحظت الباحثة – من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة — أن هذه الدراسات لم تشتمل على جميع البنود التي اعتمدت عليها في التقييم، إلا أن بعضًا من هذه الدراسات اعتمدت على بعض هذه البنود فمثلًا اعتمدت دراسة (صفوت، ٢٠٢١) على رؤى نظرية وإحصاءات حديثة وموثوقة المصدر، بينما اعتمدت دراسة (بيومي، ٢٠٢٢) على رؤى نظرية، واستشهدت بنتائج بعض الدراسات السابقة، واعتمدت دراسة (Ferdoos & Tabssum، ٢٠٢٠) على إحصاءات واستشهدت بنتائج بعض الدراسات السابقة، كما اتفقت دراسة كلٍ من (عبد الكريم، ٢٠١٩) ودراسة (السيد، ٢٠٢٠)، ودراسة (عبد الوهاب، ٢٠٠٥) في اعتمادهم على رؤى نظرية فقط، بينما اعتمدت دراسة (قنيبر، ٢٠٢٠) على استشهادها بنتائج بعض الدراسات السابقة فقط.

٣. توزيع الدراسات من حيث الاعتماد على الفرضيات أو التساؤلات:

يعد تحديد صياغة الإشكالية في صورة فرضيات، وتساؤلات معًا، أو في صورة تساؤلات فقط، أو فرضيات فقط؛ من البنود الأساسية لأي بحث علمي حيث أنها تحدد نقاط الوِجهة التي سوف ينطلق منها الباحث في تناوله للظاهرة؛ فتستخدم الفرضيات لوصف العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة، وتُستخدم التساؤلات لتحديد الأسئلة البحثية التي سيتم الإجابة عليها من خلال التجربة، وهناك دراسات جمعت بين الفرضيات والتساؤلات معًا والجدول التالي يوضح توزيعهم كما يلي:

جدول (٢) يوضح توزيع الدراسات حسب طرحها لصياغة إشكالية الدراسة

الصياغة / المنتج	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
الفرضيات والتساؤلات معًا	١	٤	١	١٤	٢	٦
الفرضيات فقط	٣	١١	.	–	٣	٩
التساؤلات فقط	٢٣	٨٥	٦	٨٦	٢٩	٨٥
الإجمالي	٢٧	١٠٠	٧	١٠٠	٣٤	١٠٠

كما يوضح الجدول السابق أن نسبة الدراسات التي اعتمدت على تساؤلات فقط كانت بالمرتبة الأولى بنسبة (٨٥٪)، يليهم الدراسات التي اعتمدت على فرضيات فقط حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة (٩٪)، وأخيرًا الدراسات التي جمعت في تناولها بين الفرضيات والتساؤلات معًا بنسبة (٦٪). ويمكن القول إن مسألة الاعتماد على فرضيات أو تساؤلات أو الأثنين معًا يتعين من خلال نوع الدراسة فمثلًا البحوث التجريبية يفضل أن تعتمد على فرضيات محددة، اما في البحوث الاستكشافية يفضل أن تعتمد على تساؤلات فقط لأنها تستكشف ظاهرة أو موضوع ما، أما في البحوث ذات المناهج المختلطة (التي تعتمد على الأسلوبين الكمي والكيفي)، فيمكن أن تجمع بين الفرضيات والتساؤلات معًا. ولكن الأهم من ذلك هو إجابتها في النهاية على تلك التساؤلات أو الفرضيات.

٤. توزيع الدراسات من حيث طبيعة المفاهيم المدروسة: واعتمدت الباحثة في تقييمها للمفاهيم على مدى اعتماد هذه الدراسات على مفاهيم نظرية وإجرائية، واعتماد المفاهيم الإجرائية على مؤشرات واضحة ومحددة؛ ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

جدول (٣) يوضح توزيع الدراسات حسب اعتمادها على صياغة المفاهيم

المنتج / *التناول*	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مفاهيم نظرية+ جرائية+مؤشرات	٢	٨	٤	٥٠	٦	١٨
مفاهيم نظرية+ إجرائية	١٢	٤٦	٢	٢٥	١٤	٤١
مفاهيم نظرية فقط	١١	٤٢	٢	٢٥	١٣	٣٨
لم تعتمد على مفاهيم	١	٤	.	.	١	٣
الإجمالي	٢٦	١٠٠	٨	١٠٠	٣٤	١٠٠

كما نلاحظ يبين الجدول السابق أن الدراسات التي اعتمدت على مفاهيم نظرية وإجرائية معًا جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (٤١٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤٦٪)، في حين

بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٢٥٪)، ثم جاءت بالمرتبة الثانية الذين اعتمدوا على مفاهيم نظرية فقط بنسبة (٣٨٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات التي تناولت حرمان المرأة من الميراث (٤٢٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي (٢٥٪).

ثم احتلت نسبة الدراسات التي اشتملت على مفاهيم نظرية وإجرائية واحتوائها على مؤشرات محددة يمكن قياسها وتطبيقها بالميدان المرتبة الثالثة بنسبة (١٨٪)، حيث بلغت نسبة رأس المال الاجتماعي (٥٠٪)، في حين بلغت نسبة دراسات حرمان المرأة من الميراث (٨٪)، ثم احتلت الدراسات التي لم تعتمد على مفاهيم من الأساس سواء نظرية أو إجرائية وبها مؤشرات واضحه المرتبة الرابعة بنسبة (٣٪)، حيث كانت دراسة واحدة فقد خاصة بحرمان المرأة من الميراث . ويمكن الاستشهاد بما استخلصته دراسة (بيومي، ٢٠٢٢)، حيث استخلصت أربعة مؤشرات ضمن التعريف الإجرائي ويتضح ذلك في ص٢١٣، (يتكون مفهوم قيم رأس المال الاجتماعي على الثقة، التسامح، المشاركة، الديموقراطية).

ويمكن القول إن الدراسات ذات الجودة العالية هي التي تعتمد على مفاهيم نظرية وإجرائية مشتملة على مؤشرات دقيقة، وواضحة، حيث إن المفاهيم النظرية تشكل الأساس لفهم الظاهرة، وتفسيرها، وتحليلها، ومن ثم استخلاص النتائج، والمفاهيم الإجرائية وهي التي تساعد على تحويل المفاهيم من الصياغة النظرية المجردة إلى ادوات قابلة للقياس و التطبيق على أرض الواقع. وإن حصول المفاهيم المحتوية على مؤشرات واضحة ودقيقة المرتبة الثالثة يدل على أن البحوث العلمية مازالت لم تصل لمرحلة النضج الكافي بعد.

٥. توزيع الدراسات من حيث النظريات المستخدمة:

تعرف النظرية بأنها: تمثل أعلى مستوى للشرح والتفسير والفهم لأي ظاهرة موجودة في المجتمع؛ ولا يمكن فهم هذا الواقع إلا باستخدام نظرية تفسر الظاهرة؛ وللنظرية أهمية كبيرة فهي التي توجه الباحث العلمي في بحثه من بدايته إلى نهايته، وذكرت "كيرت لوين" أن النظرية من دون الممارسة تعتبر عقيمة؛ والممارسة من دون نظرية تعتبر عمى، وبالتالي فإن النظرية والحقائق – على حدٍ سواء – يعتبران ضرورة لأغراض البحث العلمي (باتشيرجي، ٢٠١٥: ٤٨).

أ. بالنسبة لترتيب النظريات حسب العدد: هناك دراسات استخدمت نظرية واحدة بنسبة (٢٤٪)، بواقع (٨) دراسات بينما استخدمت دراسات أخرى نظريتين فقط بنسبة (١٥٪)، بواقع (٥)، بينما اعتمدت بحوث على أربع مداخل نظرية بنسبة (٣٪)،بواقع بحث واحد فقط هو بحث (بيومي،٢٠٢٢)، وهناك دراسات اعتمدت على أكثر من أربعة نظريات كدراسة (السيد، ٢٠٢٢)؛ حيث اعتمدت على ستة أراء نظرية لبعض العلماء، ودراسة (الشيخ، ٢٠١٧)؛ حيث اعتمدت على ستة نظريات، ودراسة (لبن، ٢٠٢٠)؛

حيث اعتمدت على ثمانية نظريات، ودراسة (الزّروق، ٢٠٢٢)؛ حيث اعتمدت تسعة نظريات، ودراسة (قنيبر، ٢٠٢٠)؛ والتي اعتمدت على عشر نظريات، ودراسة (عبد الله، ٢٠١٦) نجدها اعتمدت على ستة عشر نظرية.

ب – بالنسبة لترتيب النظريات حسب الأكثر تناولًا: احتلت النظرية النسوية المرتبة الأولي حيث تناولتها معظم الدراسات كدراسة (حسن، ٢٠١٨)، (كمال، ٢٠١٨)، (عبد الله، ٢٠١٦)، (المرسي، ٢٠١٠)، (الشيخ، ٢٠١٧)، (قنيبر، ٢٠٢٠)، (كامل، ٢٠٢١)، (البهنساوي عبد السلام، ٢٠١٨)، (الزّروق، ٢٠٢٢)، (الفقي، ٢٠٢٢)، (السمدوني عبد الجليل، ٢٠٢١)، (بآتي، ٢٠٢١)، (Nugraheni، ٢٠٢٢)، (Tabassum & FerdoosKK، ٢٠٢٠)، (Ahmad، ٢٠٢٠)، وتليها النظرية التفاعلية الرمزية؛ حيث احتلت المرتبة الثانية؛ وتناولتها كلًا من دراسة قنيبر(٢٠٢٠)، وبيومي (٢٠٢٢)، ورجب الزّروق (٢٠٢٢)، ومحمد (٢٠٢٠)، وعبد الله (٢٠١٦)، والشيخ (٢٠١٧)، ثم احتلت النظرية البنائية الوظيفية المرتبة الثالثة حيث تناولتها دراسة كلً من: لبن (٢٠٢٠)، قنيبر(٢٠٢٠)، عبد الله (٢٠١٦)، الشيخ (٢٠١٧)، ثم تنوعت النظريات في باقي الدراسات.

احتلت النظرية النسوية المرتبة الأولى بنسبة (٤٤٪) بواقع (١٥) دراسة في حين احتلت نظرية التفاعلية الرمزية المرتبة الثانية بنسبة (١٧٪)، بواقع (٦) دراسات، ثم احتلت النظرية البنائية الوظيفية المرتبة الثالثة بنسبة (١٢٪)، بواقع (٤) دراسات أما باقي الدراسات فتنوعت في استخدامها لنظريات غير متشابهة، وهناك من لم تعتمد عليها من الأساس.

جدول (٤) يوضح توزيع الدراسات حسب مدى توظيفها بالنتائج من عدمها

المنتج / التوظيف	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
توظيف النظرية بشكل جيد في النتائج، أو الاستشهاد برؤى نظرية بها	١٤	٥٢	٥	٧١	١٩	٥٦
عدم توظيف النظرية	٣	١١	–	–	٣	٩
غياب النظرية	١٠	٣٧	٢	٢٩	١٢	٣٥
الإجمالي	٢٧	١٠٠	٧	١٠٠	٣٤	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الدراسات التي وظفت النظرية بشكل جيد بالنتائج، أو اعتمدت على رؤى نظرية جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (٥٦٪)، حيث كانت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٧١٪) في حين كانت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٥٢٪). ويمكن الاستشهاد بدراسة

(عبد الكريم، ٢٠١٩)، حيث وظفت رؤى نظرية بالنتائج ص٣٣٠ (حينما استشهدت بأقوال "بوتنام "عن أن عمل المرأة يؤدي إلى تأكل رأس المال الاجتماعي .....)

ثم يليهم الدراسات التي غابت بها وجود النظرية حيث جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٥٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٣٧٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٢٩٪)، ويمكن الاستشهاد بدراسة (الزناتي،٢٠١٠) فعلى الرغم من قوة النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة إلا أنها لم تعتمد على بند للنظريات أو رؤى نظرية للعلماء.

وجاءت بالمرتبة الثالثة والأخيرة الدراسات التي لم توظف النظرية بنتائجها بنسبة (٩٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (١١٪)، في حين لم يكن هناك دراسات من رأس المال الاجتماعي لم توظف النظرية بنتائجه.

ويمكن القول إن الدراسات التي غابت بها النظرية بشكل كامل أو التي لم توظفها في النتائج والتي حصلت على المرتبة الثانية، يشكل خطرًا على مستقبل العلم الاجتماعي، حيث إن للنظريات فوائد عدة فهي تعمل كأطر تحليلية تساعد الباحثين على فهم الظواهرالمعقدة وتنظيم البيانات؛ وتساعدهم في توجيه الدراسة من حيث تحديد الأسئلة البحثية المناسبة؛ ولها دور كبير في المساعدة على تعميم النتائج على ظواهر اجتماعية أخرى؛ وبدون النظريات قد تصبح الدراسات الاجتماعية عشوائية، وغير مترابطة مما يصعب فهم النتائج، وتفسيرها؛ كذلك سيصعب تعميم النتائج على ظواهر أخرى.

٦. توزيع الدراسات من حيث قوة البناء الهيكلي:

اعتمدت الباحثة وضع مجموعة من البنود لتقييم قوة البناء الهيكلي، وتماسكه من عدمه وهي كالتالي: أن تحقق عناصر الدراسة أهدافها؛ فلا يوجد فصل زائد عن المطلوب أو مفاهيم أو مباحث؛ كما أنه ليس هناك غياب لفصل أو محور، أو عنصر، وأن يكون حجم الرسالة تقريبًا في حدود ٢٠٠ صفحة، والدراسة تكون في حدود ٤٠ صفحة، وأن تتفق عناصر الدراسة مع بعضها البعض.

أ- الدراسات التي تميزت بقوة البناء الهيكلي: هناك دراسات اتسمت بقوة وتماسك البناء الهيكلي مثل دراسات (كمال، ٢٠١٨)، (السيد،٢٠٢٠)، (كامل، ٢٠٢١)، (قنيبر،٢٠٢٠)، (محمد، ٢٠٢٠)، (الشيخ، ٢٠١٧)، (بيومي، ٢٠٢٢)، (Ahmad، ٢٠٢٠)، (Ferdoos & Tabassum، ٢٠٢٠)، (Nugraheni، ٢٠٢٢)، أي بنسبة (٢٩٪) بواقع (١٠) أبحاث.

ب- الدراسات التي فقدت أحد شروط قوة وتماسك البناء الهيكلي: هناك بعض الدراسات التي أخلت ببعض الشروط التي وضعتها الباحثة حيث بلغت نسبهم (٧١٪)، بواقع (٢٤) دراسة.

٧. القضايا والموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات والبحوث:

أ. اهتمت العديد من الدراسات بالتمييز بين الجنسين ومظاهره؛ وبالأخص مع المرأة الريفية، ومنها ما تناوله من خلال تأثيره على التنمية والحد من الفقر.

ب . هناك دراسات تناولت ميراث المرأة (الذمة المالية للمرأة) من خلال مقارنتها بين الشريعة والواقع الاجتماعي.

جـ. تناولت بعض الدراسات المرأة بين استدماج الثقافة الذكورية وإعادة انتاجها؛ بينما تناولت دراسات أخرى تناولت آليات بناء الهيمنة الذكورية وعوامل استعبادها.

د. تناولت إحدى الدراسات مكانة المرأة بين التمكين والتهميش، وأخرى تناولتها من خلال دور الموروثات الثقافية في تهميشها.

هـ. نظرت بعض الدراسات إلى حرمان المرأة من الميراث من خلال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ومنها ما تناول مشكلات الميراث من خلال الآثار الاجتماعية، والقانونية، وهناك ما تناول الميراث من خلال معرفة حق المرأة في مجتمع بعينة، كما أن هناك دراسة تناولت هذه المشكلة من خلال معرفة وجهة نظر هيئة التدريس، والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر والمؤسسات التربوية.

و.اهتمت إحدى الدراسات بقيم رأس المال الاجتماعي بين الزوجين، ومنها ما اهتمت بالفجوة النوعية لرأس المال الاجتماعي، وهناك ما اهتمت بإهدار رأس المال الاجتماعي داخل الأسرة، وهناك ما اهتمت بالأسرة ورأس المال الاجتماعي وطبقتها على المجتمع التركي.

ثامنًا: المداخل المنهجية في الدراسات والبحوث قيد التحليل:

١. توزيع الدراسات من حيث نوع الدراسة:

كما هو معروف لدى علماء الاجتماع أن أنواع البحوث العلمية تتحدد في أربعة أنواع: البحوث الاستطلاعية (Exploratory)، والبحوث الوصفية (Descriptive)، والبحوث التفسيرية (Expanatory)، والبحوث التقييمية؛ حيث يتحدد نوع الدراسة من خلال طبيعة الموضوع الذي يدرسه الباحث، واحتلت البحوث التفسيرية المرتبة الأولى حيث بلغ عدد هذه الدراسات (٢١) دراسة بنسبة (٦١,٨٪)، ثم احتلت البحوث الوصفية المرتبة الثانية حيث بلغ عدد هذه الدراسات (١٠) دراسات بنسبة (٢٩,٤٪)، بينما احتلت البحوث الاستطلاعية المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد هذه الدراسات (٣) بنسبة (٨,٨٪)، كما لاحظت الباحثة نُدرة في البحوث التقييمية.

٢. توزيع الدراسات من حيث نوع المنهج المستخدم:

يُستخدم المنهج العلمي في جميع البحوث الاجتماعية لكنها تتنوع في استخدامها لأساليب (مداخل) مختلفة؛ حيث إن لكل منهج شروط، ومتطلبات، وقدرات محددة في البحث، والتقصي تفرض على الباحث استخدامها في حالات معينة.

جدول (٥) يوضح توزيع الدراسات حسب الأساليب العلمية الأكثر تكرارًا التي اتبعتها

المنتج / التناول	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أسلوب المسح الاجتماعي	١٢	٤٣	٤	٦٧	١٦	٤٧
أسلوب الوصفي التحليلي	٩	٣٢	٢	٣٣	١١	٣٢
الأسلوب الأنثروبولوجي	٤	١٤	–	–	٤	١٢
الأسلوب الإحصائي	٢	٧	–	–	٢	٦
أسلوب دراسة الحالة	١	٤	–	–	١	٣
الإجمالي	٢٨	١٠٠	٦	١٠٠	٣٤	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن الأسلوب الأكثر تناولًا بين هذه الدراسات كان أسلوب المسح الاجتماعي حيث جاء بالمرتبة الأولى بنسبة (٤٧٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٦٧٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤٣٪).

ثم احتل اسلوب الوصف التحليلي المرتبة الثانية بنسبة (٣٢٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٣٣٪) في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٣٢٪).

واحتل الأسلوب الأنثروبولوجي المرتبة الثالثة بنسبة (١٢٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (١٤٪)، في حين لم يكن هناك دراسات لرأس المال الاجتماعي اعتمدت عليه.

وجاء في المرتبة الرابعة الأسلوب الإحصائي بنسبة (٦٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٧٪)، في حين لم يكن هناك دراسات من رأس المال الاجتماعي اعتمدت عليه.

واحتل أسلوب دراسة الحالة المرتبة الخامسة بنسبة (٣٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤٪)، في حين لم يكن هناك بحوث لرأس المال الاجتماعي اعتمدت عليه.

يمكن القول أن الاعتماد على كلٍ من المناهج الكمية أو الكيفية يضيف قوة، وعمق، وشمولية أكثر في تناول أي ظاهرة، حيث توفر المناهج الكمية الدقة، والموضوعية وسرعة الحصول على النتائج، بينما تتميز البحوث الكيفية بقدرتها على استكشاف الظواهر المعقد ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي التي يصعب معها قياسها بطرق كمية. والتعمق في تجارب الأفراد، وفهم سلوكياتهم بشكل أفضل.

٣. توزيع الدراسات من حيث الأدوات الخاصة بجمع البيانات الميدانية:

تنوعت الدراسات السابقة في اعتمادها على أدوات جمع البيانات سواء الأدوات الكيفية أو الكمية؛ أو التي جمعت بين الاثنين معًا؛ إلا أن الدراسات التي اعتمدت على الأدوات الكمية كانت الأغلب.

جدول (٦) يوضح توزيع الدراسات حسب استخدام الأداة الأكثر تكرارًا

المنتج / الاستخدام	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أداة الاستبيان	١٧	٤١	٦	٨٦	٢٣	٤٨
أداة المقابلة	١٥	٣٧	–	–	١٥	٣١
أداة الملاحظة	٦	١٥	–	–	٦	١٣
أداة التحليل	–	–	١	١٤	١	٢
الإخباريين	٣	٧	–	–	٣	٦
الإجمالي	٤١	١٠٠	٧	١٠٠	٤٨	١٠٠

كما يتح من الجدول السابق أن أداة الاستبيان احتلت المرتبة الأولى من بين الأدوات الأكثر استخدامًا في هذه الدراسات حيث جاءت بنسبة (٤٨٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي التي تناولتها (٨٦٪)، في حين كانت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤١٪). ويمكن تفسير ذلك إلى أن أداة الاستبيان تتميز بسهولة تصميمها وتطبيقها على أعداد كبيرة من المبحوثين مما يتيح تعميم نتائجها على المجتمع ككل، وتتيح الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية بعيدة عن تحيز الباحث. ويمكن الاستشهاد بدراسة (السمدوني، عبد الجليل، ٢٠٢١)، حيث صنفت الاستبيان بشكل تدريجي من العام للخاص.

يليهم الدراسات التي اعتمدت على أداة المقابلة حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة (٣١٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات التي اعتمدت على هذه الأداة من الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٣٧٪)، فيما لم تعتمد أيٍ من الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي على هذه الأداة. ويمكن الاستشهاد بدراسة (الفقي، ٢٠٢٢)، حيث وظفت الأداة بشكل جيد، وكذلك دراسة (البهنساوي، عبد السلام، ٢٠١٨).

ثم احتلت المرتبة الثالثة الدراسات التي اعتمدت على أداة الملاحظة بنسبة (١٣٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث التي اعتمدت عليها (١٥٪)، فيما لم يكن هناك أي دراسة من الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي اعتمادها على هذه الأداة . على الرغم من حصول هذه الأداة المرتبة الثالثة إلا أنه لم يتم استخدامها كما يجب.

ثم احتلت الدراسات التي اعتمدت على أداة الإخباريين المرتبة الرابعة بنسبة (٦٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات التي اعتمدت عليها من الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٧٪)، في حين لم يكن هناك أي دراسة من الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي اعتمدت عليها. ويمكن الاستشهاد بدراسة (حسن، ٢٠١٨)، حيث وظفت الباحثة الأداة بشكل جيد على جميع فقرات الرسالة واستدلت بأقوال الإخباريين على كل فقرة.

وأخيرًا احتلت الدراسات التي اعتمدت على أداة التحليل المرتبة الخامسة بنسبة (٢٪)، حيث لم يكن هناك أي دراسة اعتمدت على هذه الأداة إلا دراسة واحدة من الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي بنسبة (١٤٪).

٤. توزيع الدراسات من حيث الدول التي طُبقت فيها:

أ. الدراسات التي أُجريت في مصر:

جدول (٧) توزيع الدراسات حسب المتغيرات طبقًا للموقع الجغرافي المحلي

المتطلق / التطبيق	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
دراسات طبقت بالريف	٤	٣١	٢	٤٠	٦	٣٣,٣
دراسات طبقت بالحضر	٦	٤٦	٢	٤٠	٨	٤٤,٤
دراسات جمعت بين الريف والحضر	٣	٢٣	١	٢٠	٤	٢٢,٣
الإجمالي	١٣	١٠٠	٥	١٠٠	١٨	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن نسبة (٤٤,٤٪)، دراسة من مجمل الدراسات المطبقة داخل جمهورية مصر العربية تم تطبيقها بالحضر حيث احتلت المرتبة الأولى، وكانت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان من الميراث ومرادفاته (٤٦٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي (٤٠٪) .

يليهم الدراسات التي طُبقت بالريف حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة (٣٣,٣٪)، حيث كانت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي أعلى من نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث حيث بلغت (٤٠٪)، في حين بلغت نسبة دراسات الحرمان من الميراث (٣١٪).

ثم أخيرًا الدراسات التي جمعت في تطبيقها بين الريف والحضر وذلك بنسبة (٢٢,٣٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٢٣٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال

الاجتماعي (٢٠٪)، أي يمكن القول أن أغلب الدراسات التي تمت داخل مصر ركزت على المناطق الحضرية حيث بلغ تقديرها النصف؛ وعلى الرغم من امتياز البحوث التي تجمع في تطبيقها بين الريف والحضر، إلا أنه كان يشوبها بعض الخلل على سبيل المثال: دراسة (د١) لم تعتمد في إشكالية دراستها على الاستشهاد بنتائج بعض الدراسات السابقة، أو الاعتماد على رؤى نظرية أو إحصاءات.

ب . الدراسات التي أُجريت خارج مصر:

جدول (٨) توزيع الدراسات حسب المتغيرات طبقًا للموقع الجغرافي العالمي

المنطلق / التطبيق	حرمان المرأة من الميراث		رأس المال الاجتماعي		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
دراسات طبقت بالريف	٦	٤٣	.	.	٦	٣٧,٥
دراسات طبقت بالحضر	٦	٤٣	٢	١٠٠	٨	٥٠
دراسات جمعت بين الريف والحضر	٢	١٤	.	.	٢	١٢,٥
الإجمالي	١٤	١٠٠	٢	١٠٠	١٦	١٠٠

يتضح من الجدول السابق نسبة الدراسات التي طُبقت بالحضرخارج جمهورية مصرالعربية جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (٥٠٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي التي طُبقت بالحضر(١٠٠٪)، في حين بلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤٣٪).

يليهم الدراسات التي طُبقت بالريف حيث جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٧,٥٪)، وبلغت نسبة الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث (٤٣٪)، في حين لم يكن هناك دراسة عن رأس المال الاجتماعي طُبقت بالريف.

وأخيرًا الدراسات التي جمعت في تطبيقها بين الريف والحضر بنسبة (١٢,٥٪)، حيث بلغت نسبة الدراسات المطبقة بالريف عن حرمان المرأة من الميراث (١٤٪)، في حين لم يكن هناك بحوث عن رأس المال الاجتماعي طبقت بالريف والحضر.

تاسعًا: أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات وبعضها.

١- فيما يتعلق بأوجه الاتفاق بين هذه الدراسات:

أ. من حيث نوع الدراسة اتفقت دراسات كلٍ من (Freistadt & Strohscherin، ٢٠١٢)، (Harari، ٢٠١٦)، (أبو عليان، ٢٠٢٠)، (الزّروق، ٢٠٢٢)، (المرسي، ٢٠١٠)، (البهنساوي عبد السلام، ٢٠١٨)، (حسن، ٢٠١٨)، (Ahmad، ٢٠٢٠)، (Alam، ٢٠١١)، (الشيخ، ٢٠١٧)، (محمد، ٢٠٢٠)، (كامل، ٢٠٢١)، (صفوت، ٢٠٢١)، (السمدوني عبد الجليل، ٢٠٢١)، (بآتي، ٢٠٢١)، (قنيبر، ٢٠٢٠)، (لبن، ٢٠٢٠)، (Nugraheni، ٢٠٢٢)، (كمال، ٢٠٢١)، (عبد الوهاب، ٢٠٠٥)، (Demir ، ٢٠١١) في كونهم ينتمون للدراسات التفسيرية.

ب .كما اتفقت هذه الدراسات من حيث اعتمادها على مفاهيم نظرية وإجرائية معًا دراسات كلٍ من (بيومي،٢٠٢٢)، (بآتي،٢٠٢١)، (الزّروق،٢٠٢٢)، (البهنساوى عبد السلام، ٢٠١٨)، (قنيبر،٢٠٢٠)، (كامل، ٢٠٢١)، (صفوت،٢٠٢١)، (أبو عليان، ٢٠٢٠)، (المرسي، ٢٠١٠)، (كمال، ٢٠١٨)، (محمد، ٢٠٢٠)، (الشيخ، ٢٠١٧)، (عبد الله، ٢٠١٦)، (عبد الشافي، ٢٠١٨)، (عبد الكريم، ٢٠١٩)، (لبن، ٢٠٢٠)، (السيد، ٢٠٢٠)، (الفقي، ٢٠٢٢)، (عبد الوهاب، ٢٠٠٥)، وأيضًا اتفقت بعض الدراسات في اعتمادها على مفاهيم إجرائية ومؤشرات محددة وواضحة فتمثلت في دراسات كلٍ من (بيومي، ٢٠٢٢)، (عبد الكريم، ٢٠١٩)، (الفقي،٢٠٢٢)، (أبو عليان،٢٠٢٠)، (حسن، ٢٠١٨)، (الزّروق، ٢٠٢٢)، (لبن، ٢٠٢٠)، (صفوت، ٢٠٢١).

جـ كذلك اتفقت بعض الدراسات من حيث تناولها لنظرية رأس المال الاجتماعي كدراسة (صفوت، ٢٠٢١)، أما بالنسبة لتوظيف النظرية في النتائج الميدانية بشكل جيد فلقد اتفقت بعض الدراسات معًا كدراسات كلٍ من (السمدوني عبد الجليل، ٢٠٢١)، (بيومي، ٢٠٢٢)، (السيد، ٢٠٢٠)، (محمد، ٢٠٢٠)، (بآتي، ٢٠٢١)، (لبن، ٢٠٢٠)، (قنيبر، ٢٠٢٠)، (عبد الكريم، ٢٠١٩)، (الفقي، ٢٠٢٢)، (البهنساوي عبد السلام، ٢٠١٨)، (صفوت، ٢٠٢١)، (الشيخ، ٢٠١٧)، (حسن، ٢٠١٨)، (عبد الله، ٢٠١٦)، (كامل،٢٠٢١)، (كمال، ٢٠١٨)، (Nugraheni، ٢٠٢٢)، (Ferdoos Tabassu& ، ٢٠٢٠).

د من حيث الاعتماد على المنهج العلمي باستخدام المدخل الأنثروبولوجي اتفقت دراسة كلً من (حسن، ٢٠١٨)، (المرسى، ٢٠١٠)، (Ahmad، ٢٠٢٠)، واتفقت بعض الدراسات من حيث اعتمادها على أدوات كمية وكيفية معًا كدراسات كلٍ من (الشيخ، ٢٠١٧)، (صفوت، ٢٠٢١)، (محمد، ٢٠٢٠)، (بآتي، ٢٠٢١)، (Alam، ٢٠١١)، (Muhammad، ٢٠١١).

٢- فيما يتعلق بأوجه الاختلاف بين الدراسات:

أ. من حيث مجال التطبيق: اختلفت دراسة (عبد الوهاب، ٢٠٠٥)، في اعتمادها في التطبيق ليس الجمع بين الريف والحضر وحسب بل وفي تطبيقها على ثلاث محافظات وهم (أسيوط، المنوفية، الدقهلية)، وأيضًا أنها استغرقت أكثر من ثلاث سنوات.

ب . اختلفت دراسة (صفوت، ٢٠٢١)، ودراسة (أبوعليان، ٢٠٢٠)، عن باقي الدراسات في اعتمادهما على فرضيات وتساؤلات معًا.

جـ من حيث طبيعة المفاهيم المدروسة: اختلفت دراسة (الزناتي، ٢٠١٠) عن باقي الدراسات في عدم اعتمادها على مفاهيم نظرية أو إجرائية.

د. من حيث وحدة الدراسة: اختلفت دراسة (لبن، ٢٠٢٠)، عن جميع الدراسات في اعتمادها في التطبيق على رب/ربة الأسرة.

هـ اختلفت دراسة (قنيبر، ٢٠٢٠)، من حيث تعدد وتنوع مظاهر تحليلها للظاهرة حيث اشتملت على أكثر من مظهر من مظاهر التمييز.

و. واختلفت دراسة (السيد، ٢٠٢٠)، عن جميع الدراسات في اقتصارها على رؤية "كونيل".

ز. من حيث قوة واختلاف النتائج: امتازت نتائج دراسة (الزناتي، ٢٠١٠)، عن باقي الدراسات في قوة واختلاف النتائج، وذلك لاعتمادها على تعدد، وتنوع المجموعة المستهدفة.

عاشرًا: نتائج الدراسة:

١. تبين أن نصف الدراسات طُبقت في المناطق الحضرية سواء داخل جمهورية مصر العربية أم خارجها، مما يوضح التركيز الواضح من قبل الباحثين على التطبيق في المناطق الحضرية عن الريفية.

٢ اتضح من تحليل الدراسات السابقة أن الدراسات التفسيرية كانت أكثر من النصف حيث احتلت المرتبة الأولى؛ يليها الدراسات الوصفية حيث كانت أقل من الثلث؛ ثم الدراسات الاستطلاعية بأقل من العُشر؛ كما لاحظت الباحثة نُدرة في البحوث التقييمية.

٣. تبين أن غالبية الدراسات اعتمدت على تساؤلات في طرحها لصياغة مشكلة الدراسة. وتبين وجود درجة عالية من التجانس بين كل من المتغيرين في الاعتماد على تساؤلات. .

٤. تبين أن أكثر من ثلث الدراسات اعتمدت على مفاهيم نظرية وإجرائية؛ وظهر تفاوت بين كل من المتغيرين في الاعتماد على مفاهيم نظرية وإجرائية؛ حيث إن الدراسات التي تناولت حرمان المرأة من الميراث كانت أكثر اعتمادًا على هذه المفاهيم مقارنةً بالدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي.

٥. أوضحت الدراسات أن أكثر من الثلث اعتمدت على النظرية النسوية حيث احتلت المرتبة الأولى يليها الدراسات التي اعتمدت على النظرية التفاعلية الرمزية حيث تمثلت في أقل من الخُمس، ثم النظرية البنائية

الوظيفية حيث تمثلت في أقل من العُشر. أما باقي الدراسات فتنوعت في استخدامها لنظريات غير متشابهة، وهناك من لم تعتمد عليها من الأساس وهي نسبة ليست قليلة حيث تمثلت في أكثر من ربع الدراسات.

٦. وأظهرت النتائج بالنسبة للمتغيرين من حيث غياب النظرية بهما كانت النسبة الأعلى لصالح الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث حيث تمثلت في أقل من نصف الدراسات، مقارنةً بالدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي والتي تمثلت في أقل من ثُلث الدراسات فقط.

٧. تبين أن أكثر من نصف الدراسات وظفت النظرية بشكل جيد بالنتائج، أو اعتمدت على رؤى نظرية، وكان هناك تفاوت بين المتغيرين في توظيف النظرية، حيث كانت نسبة التوظيف الأعلى لصالح الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي، حيث تمثلت بالأغلبية الساحقة مقارنةً بالدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث.

٨. اتضح أن أكثر من ثُلت الدراسات اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي؛ وتبين أيضًا وجود تفاوت في استخدامه بين كل من المتغيرين، حيث كان تركيز الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي أعلى من الدراسات التي تناولت حرمان المرأة من الميراث في الاعتماد عليه.

٩. أوضحت النتائج أن غالبية الدراسات اعتمدت على أداة الاستبيان، وعلى الرغم من أنها الأداة السائدة، إلا أنه تبين وجود تفاوت في استخدامها بين الدراسات التي تناولت المتغيرين، حيث كانت الدراسات الخاصة برأس المال الاجتماعي أكثر اعتمادًا عليها من الدراسات الخاصة بحرمان المرأة من الميراث.

١٠. تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلثين الدراسات فقدت إحدى شروط قوة بنائها الهيكلي، في حين أن الدراسات التي امتازت بقوة البناء كانت أقل من الثلث، مما يظهر وجود مشكلة في بناء الدراسات البحثية مما يؤثر على صحة وجودة النتائج.

أحد عشر: توصيات الدراسة:

١. توصي الدراسة الباحثين بضرورة الاهتمام بصياغة إشكالية محكمة تتسم بالقوة والشمولية، والاهتمام بصياغة مفاهيم نظرية، وإجرائية مشتملة على مؤشرات لإخراج المفاهيم من الحالة النظرية المجردة إلى إمكانية قياسها على أرض الواقع، وربط الجانب النظري بالميداني للتأكيد على قوة نتائج الدراسة.

٢. يفضل الاعتماد على كلا الأسلوبين الكمي، والكيفي في دراسة أي موضوع للجمع بين مزايا الأسلوبين، وكذلك الجمع بين التطبيق بالريف والحضر لإخراج نتائج أكثر دقة وشمولية.

٣. إذ ما أراد علماء الاجتماع وباحثيه تطوير منهجهم البحثي فعليهم اختيار مواضيع تتسم بالحداثة، أو الربط بين متغيرين يتسم أحدهما بالحداثة، للخروج من حيز التكرار.

٤. توصي الدراسة الباحثين بضرورة تحقيق التوازن والربط بين الجانب النظري والميداني لتحقيق فهم أعمق للظواهر الاجتماعية، ولإضافة القوة على النتائج ومن ثمَ تحقيق تطور المعرفة في هذا المجال.

٥. توصي الدراسة بضرورة الارتقاء بمستوى الأبحاث العلمية من خلال التركيز على الجودة الشاملة (قوة البناء الهيكلي)، بدءًا من صياغة الإشكالية، وحتى عرض النتائج وتفسيرها؛ بحيث تساهم هذه الأبحاث في توسيع آفاق المعرفة، وحل المشكلات المجتمعية.

٦. توصي الدراسة بالاهتمام بالدراسات التحليلية في مجال العلم الاجتماعي؛ نظرًا لقلة عددها قياسًا بالدراسات الميدانية، حيث إن لهذه الدراسات دورًا كبيرًا في تطوير مسيرة هذا العلم؛ لأنها تشخص رحلة هذا التخصص عبر مراحل زمنية محددة، وتكشف عن نقاط القوة في المنتج البحثي المنشور، وتوضح المثالب التي تحتاج إلى تعديل.

المراجع:

١. البهنساوي، ليلي: عبد السلام، محمد. (٢٠١٨). ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لعينة من ريفية. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (٢٢)، ٨٠-١٠.

٢. الزّروق، رجب عبد السلام. (٢٠٢٢). *الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لحرمان المرأة من الميراث: دراسة ميدانية لبلدة بني وليد*[رسالة دكتوراه غير منشورة] . كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنصورة.

٣. الزناتي، عصام.(٢٠١٠). *حرمان المرأة من الميراث بمحافظة اسيوط*، ط٣، القاهرة، مركز قضايا المرأة المصرية.

٤. السمدوني، إبراهيم عبد الرافع: وعبد الجليل، منال رجب عبد الله. (٢٠٢١). أسباب حرمان المرأة من ميراثها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر ودور المؤسسات التربوية في التغلب عليها، جامعة الأزهر، كلية التربية، *مجلة التربية*.(١٩٢)،٨٤- ١٨

٥. السيد، نهى محمد.(٢٠٢٠). أليات بناء الهيمنة الذكورية وعوامل استبعادها: دراسة مقارنة بين الريف والحضر في ضوء رؤية كونيل. كلية الآداب، جامعة الفيوم، *مجلة البحث العلمي في الآداب(العلوم الانسانية والاجتماعية)*، (٢١)، الجزء الثاني، إصدار اكتوبر، ٣٥٦. ٣٢٢ .

٦. الشيخ، سالمة السيد جلال. (٢٠١٧). *مكانة المرأة في الانماط الأسرية بين التمكين و التهميش: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النووية والممتدة*[رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات الإنسانية، قسم الاجتماع، جامعة الأزهر.

٧. الفقي، نورهان خورشيد علي عبد المجيد. (٢٠٢٢). *المحددات الاجتماعية والثقافية للهيمنة الذكورية وأثرها على العلاقات الأسرية: دراسة ميدانية على عينة من الأسر المصرية بمحافظة الجيزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.

٨. المرسي، ابتسام مرسي محمد. (٢٠١٠). *الذمة المالية للمرأة بين الشريعة والواقع: دراسة أنثروبولوجية*[رسالة دكتوراه غير منشورة] .كلية الدراسات الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة الأزهر فرع بنات القاهرة.

٩. ابن خلدون، عبد الرحمن. (٢٠٠١). *مقدمة ابن خلدون: الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر* (خليل شحادة، ضبط المتن)، (سهيل زكار، مُراجع)، بيروت، لبنان، دار الفكر.

١٠. أبو عليان، بسام محمد عبد العزيز. (٢٠٢٠). حرمان المرأة في المجتمع الفلسطيني من الميراث وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من المحرومات من ميراث الأب في خان يونس. *مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية*، ٢٤(١)، ١٠٩ - ٧٧ .

١١. باتشيرجي، أنول. (٢٠١٥). *العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات* (خالد ناصر ال حيان، مُترجم)، بيروت، لبنان، دار اليازوري العلمية.

١٢. بآتي، منى كريم جبر. (٢٠٢١). *الآثار الاجتماعية والثقافية للتمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة المنصورة.

١٣. بدوي، أحمد ذكي. (١٩٨٢). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي - فرنسي - عربي*. بيروت، لبنان، مكتبة الهلال.

١٤. بيومي، خلف محمد عبد السلام.(٢٠٢٢). قيم رأس المال الاجتماعي لدى الزوجين في الأسرة المصرية: دراسة ميدانية مقارنة. جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، *مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية*. ٢(٤٠)، ٢٤٨. ١٩٢.

١٥. جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٦). مقدمة نقدية في علم الاجتماع (المجلد الثاني). (أحمد زايد، محمد محي الدين، عدلي السمري، محمد الجوهري، مُترجمين) القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٦. جونز، فيليب. (٢٠١٠). *النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية*، (محمد ياسر الخواجة، مُترجم)، القاهرة، مكتبة مصر العربية.

١٧. حسن، حياة عبد الشافي أحمد. (٢٠١٨). *المرأة في المجتمع القبلي بين الموروث الثقافي و الشريعة الاسلامية: دراسة أنثروبولوجية* [رسالة ماجستير غير منشورة] . كلية الدراسات الإنسانية ، قسم علم الاجتماع، جامعة الأزهر، فرع بنات القاهرة.

١٨. شتا، السيد علي. (١٩٩٧). *المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية*، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية.

١٩. صفوت، دينا محمد. (٢٠٢١). دور الأسرة في تشكيل قيم رأس المال الاجتماعي في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة. *مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة* ٨١ (٧)، ١٥١. ٩٢.

٢٠. عبد الكريم، إيمان أحمد. (٢٠١٩). إهدار رأس المال الاجتماعي في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة. كلية الآداب، جامعة سوهاج، *مجلة كلية الآداب*. ٢(٥١) ، ٣٣. ٣٠٧ .

٢١. عبد الجواد، مصطفى خلف. (٢٠١١). *نظرية في علم الاجتماع المعاصر*، ط٢، عمان، دار المسيرة.

٢٢ . عبد الله، مروة طنطاوي متولي. (٢٠١٦). *مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية في محافظة الشرقية*[رسالة ماجستير غير منشورة] .كلية الزراعة، قسم الاقتصادي الزراعي، جامعة الزقازيق.

٢٣. عبد الوهاب، أشرف. (٢٠٠٥). *التسامح بين التراث والتغير الاجتماعي*، ط١٣، (محمد الجوهري، مراجع ومقدم)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

٢٤. غيث، محمد عاطف. (٢٠٠٦). *قاموس علم الاجتماع*. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

٢٥. قنيبر، خالد عبد الفتاح علي. (٢٠٢٠). معاناة المرأة من التمييز النوعي: دراسة بقريتين في محافظة المنوفية. كلية الزراعة، جامعة المنوفية، *مجلة كيلة الزقازيق للبحوث الزراعية*، ٤٧(١)، ٢٣٥. ٢١٥ .

٢٦.كامل، علياء الحسين محمد. (٢٠٢١). دور الموروثات في التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية: دراسة أنثروبولوجية. كلية الآداب، جامعة الفيوم، *مجلة كلية الآداب*،١٣ (٢)، ٣٣٩٩. ٣٤٤٧.

٢٧.كريم، نجلاء سعد. (٢٠١٧). *حرمان المرأة من الميراث في العرف الليبي من المنظور القبلي و الفقه المالكي: دراسة حالة ليبيا المنطقة الوسطى* [رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بإندونيسيا] . قاعدة معلومات دار المنظومة.

٢٨. كمال، ألاء عماد.(٢٠١٨). *المرأة بين إستدماج الثقافة الذكورية و إعادة إنتاجها: دراسة تطبيقية على بعض شرائح المجتمع المصري* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة.

٢٩. لبن، خالد أنور علي. (٢٠٢٠). الفجوة النوعية لرأس المال الاجتماعي بريف محافظة الشرقية. *مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية*،٤٧ (١)، ٢٣٥. ٢١٥.

٣٠. مارشال، جوردن. (٢٠٠٠). *موسوعة علم الاجتماع*، المجلد الأول، (محمد الجوهري، مُترجم). المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر في١٩٩٤).

٣١. محمد، محمد سمير سيد احمد. (٢٠٢٠). *الآثار الاجتماعية والقانونية لمشكلات الميراث في المجتمع المصري: دراسة ميدانية*[رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة المنصورة.

٣٢. مان، ميشيل. (١٩٩٩). *موسوعة العلوم الاجتماعية*، (عادل مختار الهاوي، سعد عبد العزيز مصلوم، مُترجمين)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

المراجع الأجنبية:

٣٣- Alam, A. (٢٠١١). Impact of Discrimination on Gender Development and Poverty Allerviation . *Sarhad J. Agric.* ٢٧(٢), ٣٢٩ - ٣٣٩ .

٣٤- Atila, S. (٢٠١١).Aile Ve Sosyal Sermaye{Relattonship Between The Family And Social Capital}. *Journal of New World Sciences Academy,* ٦ (٤), ٨٩٧- ٩١٥.

٣٥- Ahmad, A,. Tabassum,S,. & Ferdoos, A.(٢٠٢٠) Gender, Family, and Politics of Inheritance in Pakistan. *Research Journal of Social Sciences and Economics Review,* ١ (٤), ٣٦٨ - ٣٧٧ . https://doi.org/١٠,٣٦٩٠٢/rjsser-vol١-iss٤-٢٠٢٠

٣٦- Bourdieu, P. (١٩٨٦).The Forms of Capital. In John Richardson (Eds).*Handbook of Theory and Research for The Sociology of Education* (١٥-٢٩). Greenwood Press, Westport,ct.

٣٧- Coleman, J. S. (١٩٩٤). *Foundations of Social Theory*, Harvard University Press

٣٨- Freistadt, J.,& Strohshein, L. (٢٠١٢). *F*amily Structure Differences in Family Functioning: Interactive Effects of Social Capital and Family Structure. *Journal of Family Issues ,* ٣٤(٧) , ٩٥٢ - ٩٧٤ . https://doi.org/١٠,١١٧٧/٠١٩٢٥١٣X١٢٤٤٧٠٥٤

٣٩ - Harari, M . (٢٠١٦).Women`s Inheritance Rights and Bargaining Power*: Evidence From Kenya* . ١ - ٤٦ .

٤٠- Lin, N. (٢٠٠٣).*Social Capital; A theory of Social Structure and Action*. Cambridge University Press,New York. (original work published ٢٠٠١).

٤١- Maurce, A.(١٩٩٧). Initiation Pratique a la Methodologie des Sciences Humaines e`ditions, Casbah, Alger.

٤٢- Mehmood, F., Yaqoob, M., & Mehmood, N.(٢٠٢٢). An Anthropogical Perspective of Female Share in Inheritance: An Appraisal of Gender Gap between Islamic Law and Practice. *Journal of Islamic Thought and Civilization,* ١٢ (١), ٢٠٠ - ٢١٣ . https://doi.org/١٠,٣٢٣٥٠/jitc.١٢,١١

٤٣- Muhammad, N. (٢٠١١). Inheritance In Property: A Gender Based Discriminatory Practice In Rural Areas of Tangi, District Charsadda . *Sarhad J. Agric.*. ٢٧(١), ١٤٣- ١٤٦.

٤٤- Nugraheni, L, A., Fransiska, A. ,& Kusumawardani, P. D. (٢٠٢٢). The Dynamics of Customary Inheritance Law From The Perspective of Customary Inheritance Law from The Perspective of Gender Equality in Klungkung District - Bali. *International Journal of Research in Business and Science,* ١١ (١), ٢٨٣ - ٢٨٩. https://doi.org/١٠,٢٠٥٢٥/ijrbs-vol١١١٦٠١

٤٥-Pokharel,S. (٢٠٠٨).Gender Discrimination:Women Perspectives , *Nepalese Journal of Development and Rural Studies,* ٥ (٢): ٨٠ - ٩٠.

٤٦- Putnam, R. D., Nantti, R.Y., & Leonardi,R. (١٩٩٣).*Making Democacy Work ;Civic Tradions in Modern Italy* . Princeton University Press.
https://doi.org/١٠,١١/١٤٧٥-٦٧٧٣,١٣٢١٧

٤٧- Steelfisher, G,k,. Finding, M,G, . Bleich, S,N,. Casey, L,S . Blendon, R.J,.Benson, J.M.,& Miller,C. (٢٠١٩). Gender Discrimination in The United States: Experinces of Women Heath Services Research ٥٤, ١٤٥٣ - ١٤٤٢.

٤٨- Tabassum, Sh,. & Ferdoos ,A,. (٢٠٢٠). Moving From Legislation to Implementation: Participants Resolve on Inheritance Property of Women. *Sir Syed Journal of Education & Social Research,* ٣(٤), ٣٧٤ - ٣٨١. https://doi.org/١٠,٣٦٩٠٢/sjesr-vol٣-iss٤-٢٠٢٠

٤٩- Zahidi, M,. & Ali, S, R. (٢٠١٨). Mapping The Status of Women Right of Islamic Injunctions & Community Practic. *Tahdhib Al*

Afkar, ٥ (١) , ١٥- ٢٧٠.
https://www.researchgate.net/publication/٣٢٦٣٩٠٤٨٠